مجلة
مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

مجلة علمية محكمة تصدر عن
مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية
كلية الآداب - جامعة المنوفية

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: 2357-0091
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: 2735-5284

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية
بكلية الآداب – جامعة المنوفية
مجلة علمية مُحَكَّمَة

الوظيفة الأمنية للحد السياسي بين مصر وقطاع غزة
دراسة في الجغرافيا السياسية

إعداد

أ.م.د/ حسن قطب حسن

أستاذ الجغرافية السياسية المساعد قسم الجغرافيا ـ كلية الآداب ـ جامعة أسيوط.

د/ عبد السميع رمضان حسين

مدرس الجغرافيا السياسية بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة دمياط.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

Egyptian Knowledge Bank
بنك المعرفة المصري

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

بكلية الآداب – جامعة المنوفية

مجلة علمية مُحَكَّمَة

السادة أعضاء هيئة تحرير المجلة	
أ.د/ لطفي كمال عبده عزاز	رئيس التحرير
أ.د/ إسماعيل يوسف إسماعيل	مساعد رئيس التحرير
أ.د/ عبد الله سيدي ولد محمد أبنو	السادة أعضاء هيئة التحرير
أ.د/ سهام بنت صالح سليمان العلولا	
أ.د/ موسى فتحي موسى عتلم	
أ.م.د/ أماني عطية أحمد الإمام	
أ.د/ سالم خلف بن عبد العزيز	
أ.م.د/ طوفان سطام حسن البياتي	
أ.م.د/ أمين إسماعيل بركة	
أ.م.د/ عمر أحمد عبد الجليل محمد	
د/ أحمد محمد حسن القصبي	
د/ محمد مرتضى صادق	المحرر اللغوي
د/ حازم أحمد جلهوم	
د/ صلاح محمد صلاح دياب	المحرر التنفيذي والفني
أ/ هنية منشاوي	سكرتير التحرير

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: https://mkgc.journals.ekb.eg/

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ٢٣٥٧-٠٠٩١
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٢٧٣٥-٥٢٨٤

تتكون هيئة تحكيم إصدارات المجلة من السادة الأساتذة المحكمين من داخل وخارج اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في جميع التخصصات الجغرافية

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

بحث:

الوظيفة الأمنية للحد السياسي بين مصر وقطاع غزة

دراسة في الجغرافيا السياسية

إعداد

أ.م.د/ حسن قطب حسن *

د/ عبد السميع رمضان حسين **

* أستاذ الجغرافية السياسية المساعد قسم الجغرافيا ـ كلية الآداب ـ جامعة أسيوط.
* * مدرس الجغرافيا السياسية بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة دمياط.

ملخص البحث:

تشّكل دراسة استخدامات الأرض في مناطق الحدود السياسية أساساً لدراسة الحدود كخطوط دفاع أولية ضد التهديدات الخارجية للأمن القومي للدول، وعند النظر إلى جغرافية الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة نجد أن الخصائص الجغرافية للأرض التى يجتازها خط الحدود تنعكس على تقدير الأهمية الإستراتيجية والعسكرية والأمنية لتلك المنطقة، وما ينطوي عليه ذلك بطبيعة الحال من خطورة وتهديد للعمق الجغرافي المصري.

وتأتى أهمية هذه الدراسة من كونها تلقى الضوء على أثر مظاهر الأرض الأمنية على استخدامات الأرض في مناطق الحدود، وخاصة في منطقة الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة، والذي يبلغ طوله حوالي ١٤ كيلو متر، وهو جزء من خط الحدود السياسية التى تفصل جمهورية مصر العربية عن القطاع والأراضي المحتلة.

وتمحورت الدراسة الحالية حول دراسة الملامح الجغرافية للشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة، والترتيبات الأمنية على جانبيه، والمتمثلة في محور فيلادلفيا في الجانب الفلسطيني من الحدود في قطاع غزة، والمنطقة العازلة في الجانب المصري من الحدود مع القطاع، وأهميتها للأمن القومي المصري.

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث، استخدم الباحثان عدة مناهج ومداخل فكرية لكل منها ضرورته وأهميته، منها المنهج الوثائقي والوصفي التحليلي، كما استعان الباحثان بالمدخل الوظيفي، كما تمت الاستعانة بالأسلوب الكارتوجرافى والإحصائي، كما اعتمد الباحثان على مجموعة من المصادر والمراجع المثبتة في نهاية البحث.

وجاءت نتائج الدراسة لتعكس أهمية الحدود السياسية كخطوط دفاع متقدمة ضد التهديدات الخارجية التى تستهدف الدولة واستقرارها، كما أنها تعكس توجهات الدولة وسياستها تجاه تلك المناطق، والتي يمكن من خلالها تفسير توجهات السياسة والجغرافية السياسية للمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الشريط الحدودي، محور صلاح الدين (فيلادلفيا)، المنطقة العازلة.

مقدمة:

يعتبر تأمين الحدود السياسية حقاً سيادياً للدول، كما أن الإجراءات التى تقوم بها الدول سواءً كانت أعمالاً إنشائية أو هندسية في مناطق الحدود هي من أعمال السيادة التى كفلها القانون الدولي لكل دولة على حدودها وداخل إقليمها، وتدخل في إطار مسئولية الدولة الكاملة تجاه تأمين أراضيها والحفاظ عليها، وحماية أمن مواطنيها، وصيانة أمنها القومي وحمايته.

إن الفكرة السائدة التى تقول بأن العوامل الاقتصادية أكثر سيطرة وأهمية وتأثيراً على قولبة مظاهر الأرض في مناطق الحدود ليست دائماً صحيحة، ففي بعض الأحيان نجد أن الحاجة إلى الدفاع عن النفس وعن أرض الدولة تمثّل أهمية قصوى إذا ما قورنت بغيرها من المتطلبات حيث نجد أننا جميعاً . أفراداً ودولاً . على استعداد للتضحية بالرخاء الاقتصادي وغيره من الأوليات في سبيل الحصول على الأمن القومي. (موسى، ٢٠٠٣، ص٣٢٧)

وتعكس استخدامات الأرض في مناطق الحدود توجهات الدول وسياستها تجاه تلك المناطق، ومدى ما تبذله من جهود لإعطائها صبغة المجتمع القومي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لذلك تشير التغيرات التى تطرأ على هيئة واستخدامات الأرض في مناطق الحدود إلى الكثير من الدلالات السياسية، والتي يمكن من خلالها تفسير اتجاه السياسة والجغرافيا السياسة للمنطقة.

ويشكّل مظهر الأرض الأمني بواسطة امتلاك الأرض واستعمالها من قبل الدولة لاعتبارات وأغراض أمنية وعسكرية أحد أهم استخدامات الأرض، وخصوصاً في المناطق الحدودية، لأن هذه الاستخدامات من شأنها أن تحفظ سلامة المجتمع وأمنه القومي، فمظهر الأرض الأمني ما هو إلا نتيجة لضرورة الدفاع عن الدولة وأمنها القومي، وحماية البلاد من العمليات المسلحة والإرهابية والتي تستهدف بقاء واستقرار الدولة.

وتجاور رفح الفلسطينية . إحدى محافظات قطاع غزة . مدينة رفح المصرية على الجانب الآخر من الحدود، وهي ملاصقة للحدود المصرية الفلسطينية، شكل (١) ويحدّها من الغرب شاطئ البحر المتوسط، ومن الشرق الخط الفاصل بين أراضي ١٩٤٨، ومن الشمال محافظة خان يونس، ومن الجنوب الحدود المصرية الفلسطينية التي رسمت طبقاً لمعاهدة ١٩٠٦ بين الدولة العثمانية ومصر، وعلى طول هذه الحدود وفى المنطقة المعروفة بـ(د) تظهر استخدامات الأرض الأمنية بوضوح ممثلة في محور فيلادلفيا والإجراءات الأمنية المتعلقة به على الجانب الفلسطيني من الحدود، وكذلك الترتيبات الأمنية وما يتعلق بها في الجانب المصري من الحدود.

منطقة الدراسة:

تفصل الحدود البرية الشرقية مصر عن فلسطين المحتلة بحد طوله ٢١٠كم، وعلى امتداد ١٤ كم على الجانب الآخر من الحدود مع مصر يقع قطاع غزة، والذىُ يشكّل من الناحية الجغرافية امتداداً طبيعياً للسهل الساحلي الفلسطيني الممتد من حيفا في الشمال حتى شبه جزيرة سيناء في الجنوب الغربي، ومن الناحية السياسية يعتبر قطاع غزة إقليم جغرافي مقتطع من قضائي غزة وبئر السبع بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨ بموجب إتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل الموقعة عام ١٩٤٩، ومنذ ذلك التاريخ بقى القطاع تحت حماية وسيطرة القوات المصرية حيث كان يسمى آنذاك بـ **المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين**، وظلت تلك التسمية سائدة إلى أن ظهر اسم قطاع غزة في المادة الأولى من القانون الأساسي لسنة ١٩٥٥ والخاص بإدارة هذه المنطقة (دحلان، ٢٠٠٧، ص٣٣٢).

وكانت مساحة قضاء غزة حوالي ١١١١,٥كم٢، وكان يحتوي على ست مدن هي "غزة، المجدل، رفح، خان يونس، دير البلح، أسدود"، واستولت إسرائيل على اثنتين منها هي المجدل وأسدود، وما تبقى من القضاء ومساحته ٣٦٥كم٢ أي حوالي ٣٢٪ أطلق عليها قطاع غزة (العيلة، ٢٠٠٥، ص١٠٢).

وتعتبر محافظة رفح الفلسطينية . المحافظة الحدودية المجاورة لمصر . من المدن العربية التاريخية القديمة، فقد أنشأت قبل ٥٠٠٠ عام، وأطلق عليها العديد من الأسماء، فسماها الفراعنة **روبيهوي** والآشوريون **رفيح** والرومان واليونان **رافيا**، أمّا العرب فسموها **رفح**، وزادت أهميتها التاريخية بعد إنشاء خط السكة الحديد الذي كان يربط بين القاهرة وحيفا، ودمّر الخط بعد عام ١٩٦٧، وقد حظيت المدينة بأهمية تجارية كبيرة، واستمرت أهميتها حتى العصر الإسلامي، وفى عام ١٩٠٦ حدث خلاف بين العثمانيين والبريطانيين حول ترسيم الحدود بين الشام ومصر، وعلى أثره خضعت رفح للحكم البريطاني الذي فرض الانتداب على فلسطين عام ١٩١٧، وفي عام ١٩٤٨ خضعت غزة كلّها لإدارة الحكم المصري، وبقيت حتى عام ١٩٥٦ عندما احتلتها إسرائيل، ثمّ عادت للإدارة المصرية عام ١٩٥٧ إلى أن احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، وبعد اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٩ استعادت مصر سيناء وانقسمت رفح إلى جزئين: رفح المصرية ورفح الفلسطينية. (المرجع السابق، ص٣٥٦).

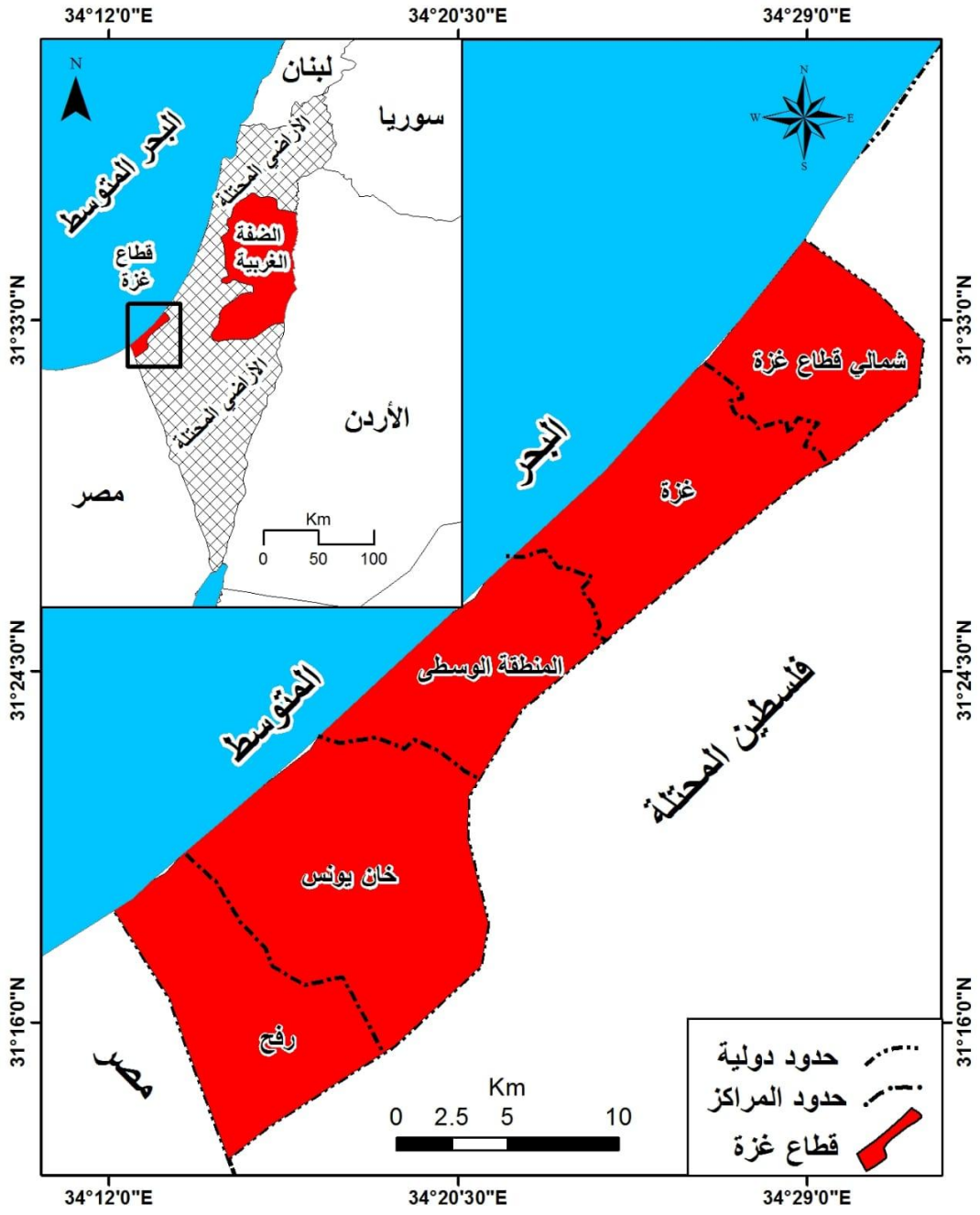

المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، محافظات قطاع غزة، عام ٢٠٢١.

شكل (١) قطاع غزه على الحدود الشرقية المصرية

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول جانباً من أهم الجوانب التى تلقى بتأثيرات كبيرة على الأمن القومي المصري، هذا الجانب المتعلق بدراسة المناطق الحدودية، تلك المناطق التى تقع على خطوط التماس مع الدول المجاورة بمشكلاتها من ناحية وأهميتها التاريخية والجغرافية من ناحية آخري، كما أن الدراسة تلقى الضوء على أثر مظاهر الأرض الأمنية على استخدامات

الأرض في مناطق الحدود، بما يؤثر في الأمن القومي للبلاد، وبالتركيز على مظهر الأرض الأمني في منطقة الحدود فإننا نحاول تقديم الجغرافيا العسكرية إلى أدبيات الجغرافيا السياسية خصوصاً في منطقة تتسم بنفاذيتها العالية تاريخياً، فهي منطقة تؤثر فيها تفاعلات السكان والسياسة على جانبي خط الحدود.

أهداف الدراسة: وتتمثّل فيما يلي:

الأول: إبراز أهم التهديدات التى تواجه الأمن القومي المصري على الحدود الشرقية من المنظور الجيوبولتيكى.

الثاني: التعرف على محور فلادلفيا وظروف نشأته.

الثالث: الكشف عن طبيعة استخدامات الأرض على الحدود بين مصر وقطاع غزة.

الرابع: التعرف على طبيعة الأنفاق الحدودية بين قطاع غزة ورفح المصرية وظروف نشأتها وخصائصها.

الخامس: الهدف من إنشاء المنطقة العازلة على الحدود مع القطاع والآثار المترتبة على إنشائها.

مصطلحات الدراسة:

الشريط الحدودي: Porder Strip

الشريط الحدودي المشار إليه في الدراسة، هو خط الحدود السياسية الذي يفصل قطاع غزة عن جمهورية مصر العربية، ويبلغ طوله ١٤ كم، وهو جزء لا يتجزأ من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، وهو يقع داخل المنطقة (د) الواقعة إلى الشرق من الحدود الدولية المصرية أي داخل الأراضي المحتلة وقطاع غزة، وجزء من المنطقة (ج) الواقعة إلى الغرب من الحدود في الجانب المصري، وعليه يقع معبر رفح البري إلى الجنوب من مدينة رفح، والذي يربط القطاع بمصر.

محور صلاح الدين (فيلادلفيا): Philadelphi Corridor

يقع محور فيلادلفيا في الأراضي الفلسطينية، في قطاع غزة، على طول الحدود المصرية مع القطاع، ويمتد من البحر المتوسط شمالاً حتى معبر كرم أبو سالم جنوباً، حيث نقطة التقاء الحدود بين مصر وقطاع غزة وإسرائيل، ويشكل المحور شريطاً عازلاً بين مصر والقطاع، ويبلغ طوله حوالى ١٤ كم، وعرضه يتراوح بين بضع مئات من الأمتار، وقد أنشئ فى جنوبه معبر رفح البري، الذي يمثل المنفذ الرئيس لسكان القطاع على العالم الخارجي.

المنطقة العازلة Buffer ZONE

تُعرّف المنطقة العازلة بأنها " **مساحة من الأرض معزولة عن جوارها عسكرياً من البر والبحر والجو، وتكون عادة على الحدود بهدف حفظ الأمن ومنع تسلل غير المرغوب فيهم ومنع التهريب، وغيرها من الأمور الأمنية الأخرى**" وتعنى المنطقة العازلة موضوع الدراسة "**تلك المناطق التى أعلنتها القوات المسلحة المصرية مناطق عسكرية مغلقة، وتمتد على طول الحدود مع قطاع غزة** ".

الدراسات السابقة:

ظهرت فكرة مظهر الأرض الأمني في كثير من الدراسات الجغرافية الغربية منذ ثلاثينات القرن الماضي، فقد قدّم الجغرافي وتيلزى Wittlesey مقالة بعنوان "**تأثير السلطات المركزية على اللاند سكيب**" (The Impact of Effective Central Authority Upon the Landscape)، والتي نشرها عام ١٩٣٤، وجادل فيها عن تكريس فعالية السلطة المركزية بوصفها وظيفة رئيسة للدولة الوطنية، كما أكد فيها على الأمن الوطني، وأشار إلى العديد من القوانين التى تحوى مضامين أمنية نتج عنها تغيير في مظاهر استخدامات الأرض مثل تلك التى لها علاقة بالتعريفات الجمركية والسياسات الاستيطانية واستخدام الأرض والموارد الطبيعية. (Whittlesey, 1934, pp85-97)

وكذلك دراسة بريسكوت Prescott عام ١٩٧٨ (Boundaries and Frontiers) المتعلقة بالحدود والتخوم ومناطق الدفاع عليها (Prescott, 1978, p36) كما نشر كل من كيدرون Cidron وسميث Smith في (The War Atlas) "الأطلس الحربى" عام ١٩٦٣ خريطة توضح الأراضي التى تُستخدم استخداماً عسكرياً في الولايات المتحدة (Kidren, 1983, p65)، وهناك الكثير من الدراسات التى تناولت الإنفاق العسكري على التنمية التى لها آثار غير مباشرة على مظهر الأرض في مناطق الحدود مثل دراسة تود Todd عام ١٩٨٠ حول (The Defense Sector in Regional Development) **دور القطاع المدني في التنمية** الاقليمية (Tood, D,1980.p115)، ودراسة أريكسون Erickson عام ١٩٧٧ **حول الآثار الانتشارية للدخل نتيجة التجهيزات الدفاعية** (Arickson, 1977 .p283).

كما أشار بيرسى Pearcy في كتابه (World Political Geography) **الجغرافيا السياسية للعالم** عام ١٩٥٧ إلى أن الدولة هي مصدراً للرخاء والأمان، وانصب اهتمامه على أن تأثير مظهر الأرض ليس بتوفير الأمن فقط، ولكن بشروط القوة التى تتطلبها الدولة لتوفير الأمن 1957, (Pearcy, p23)، أما سوليفان Sullivan الرئيسة ذات الأهمية المتعلقة بالحرب والأعمال العسكرية (Sullivan, 1983. p56)

كذلك، في دراسته المعنونة (Constructing Security on the U.S – Mexico border) " **بناء الأمن على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك**" تناول جاسون أكلسون **Jason**

Ackleson الترتيبات الأمنية التى قامت بها الولايات المتحدة في قطاعات كبيرة من حدودها مع المكسيك للحد من المخاطر والتهديدات الأمنية القادمة باتجاه أراضيها (Ackleson, 2005, p.165) ، كما ظهرت استخدامات الأرض العسكرية في مناطق الحدود واضحة في دراسة كارين دين (Spaces and territorialities on the China- Burma boundary) Karin Den التى **تناولت الحدود الصينية البورمية** (Dean, 2005, p.88)، أما دراسة مديلتون Townsend Middleton فتناولت **حالات الاختلاف الإثنى والديني على جانبي الحدود بين الهند وباكستان وكشمير** (States of difference: Refiguring ethnicity and its Crisis at India's borders)، وكيف حوّلت الأراضي على جانبي الحدود إلى مناطق تشهد أعلى درجات الاستخدام العسكري(Middleton, 2013, p.24) **(** .

أما الدراسات العربية، التى تناولت مظهر الأرض الأمني في منطقة الحدود، وكيف تؤثر الاعتبارات الأمنية على استخدامات الأرض في منطقة الحدود، فنذكر منها دراسة الحداد "**أثر اعتبارات الأمن القومي على استعمالات الأرض: دراسة في مظهر الأرض الأمني الليبي (الحداد، ١٩٩٧، ص١٢٩)**، ودراسة توفيق "**الإستراتيجية كمعيار في تعيين الحدود المصرية الليبية**"، حيث تناول فيها تأثير مظهر الأرض الطبيعي بوصفه أحد أهم المتغيرات التى تتكيف بموجبها العمليات الحربية في تعيين الحد الغربي لمصر **(توفيق، ١٩٩٣، ص٣)**

وبالنسبة لمنطقة الدراسة، ركّز **صالح** فى دراسته " **تنمية وتطوير المناطق الحدودية: حالة الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة" (صالح، ٢٠١٣، ص ١٣٩)**، ركّز على أهمية الشريط الحدودي المصري الفلسطيني مركزاً على استراتيجيات تطوير وتنمية الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة، كما هدفت دراسة **عطّاف سالم** " **الأنفاق الفلسطينية بين قطاع غزة وسيناء**" **(سالم، ٢٠١٤، ص ٦٤)**، إلى التعرف على التوزيع الجغرافي للأنفاق وخصائصها الطبيعية والبشرية بالمنطقة الحدودية، وبيان أثرها على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخلُصت الدراسة إلى أن السبب في حفر الأنفاق هو الواقع السياسي والاقتصادي السيء الذى يمر به قطاع غزة.

مناهج الدراسة:

استخدم الباحثان لغرض دراستهما عدة مناهج ومداخل فكرية لكل منها ضرورته وأهميته، ومنها **المنهج الوثائقي والمنهج الوصفي التحليلي**، ومن خلالهما قام الباحثان بدراسة وتحليل البيانات الأولية والثانوية الخاصة باستخدامات الأرض في الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة، ودراسة وتحليل اللاند سكيب الطبيعي والبشرى للشريط الحدودي بين رفح وقطاع غزة بوصفها منطقة حدودية، كما استعان الباحثان **بالمدخل الوظيفي** ومن خلاله قاما بتحليل وظائف المنطقة الحدودية، والأدوار التى تؤديها لخدمة الأمن القومي للدولة.

أما عن الأساليب التى تمت الاستعانة بها فتمثلت في الأسلوب الكارتوجرافى والإحصائي، بينما تعذّر الأسلوب الميداني، وقد بدت أهمية الأسلوب الكارتوجرافى من خلال فحص الخرائط الطبوغرافية والصور الجوية لمنطقة الدراسة، كما اعتمد الباحثان على مجموعة من المصادر والمراجع المثبتة في نهاية البحث.

وسيتناول الباحثان "**الوظيفة الأمنية للحد السياسي بين مصر وقطاع غزة: دراسة في الجغرافيا السياسية**"، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الملامح الجغرافية للشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة.

المبحث الثاني: الترتيبات الأمنية على جانبي الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة.

المبحث الثالث: الأهمية الجيوسياسية لمحور فيلادلفيا.

المبحث الرابع: مستقبل الحد السياسي بين مصر وقطاع غزة بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣

الخاتمة والتوصيات

المبحث الأول: الملامح الجغرافية للشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة.

تعكس استخدامات الأرض في مناطق الحدود توجهات الدول وسياستها تجاه تلك المناطق، ومدى ما تبذله من جهود لإعطائها صبغة المجتمع القومي، لذلك تشير التغيرات التى تطرأ على هيئة واستخدامات الأرض فيها إلى الكثير من الدلالات السياسية، والتي يمكن من خلالها تفسير اتجاه السياسة والجغرافيا السياسة للمنطقة **(الصالب، ٢٠٠٣، ص٣٧٢)**، وقد لعبت الحدود السياسية الشرقية لمصر بمشكلاتها المختلفة دوراً لا بأس به في نمط استخدام الأرض في منطقة الحدود، ويظهر هذا بوضوح على طول الحدود المصرية الشرقية وخاصة في منطقة الحدود مع قطاع غزة (محور فيلادلفيا) وفى مدينتي رفح الفلسطينية والمصرية، ويتضح ذلك من المحاور التالية:

أولاً . مفهوم الشريط الحدودي:

الشريط الحدودي المشار إليه في الدراسة، هو خط الحدود الذي يفصل قطاع غزة عن جمهورية مصر العربية، ويبلغ طوله ١٤ كيلو متر، وهو جزء لا يتجزأ من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، والتي يبلغ طولها ٢١٠ كيلو متر، والتي رسمت طبقاً لمعاهدة ١٩٠٦ بين الدولة العثمانية ومصر **(صالح، مرجع سابق، ص٥٠)**، والشريط الحدودي يقع داخل المنطقة (د) الواقعة إلى الشرق من الحدود الدولية المصرية أي داخل الأراضي المحتلة وقطاع غزة، وجزء من المنطقة (ج) الواقعة إلى الغرب من الحدود في الجانب المصري (Cohen, 1970, p.401)، شكل (٢)، كما سيتم الحديث عنه بالتفصيل لاحقا.

ثانياً: طبيعة المنطقة واستخدامات الأرض فيها:

تشّكل دراسة استخدامات الأرض في مناطق الحدود السياسية أساساً لدراسة الحدود كخطوط دفاع أولية ضد التهديدات الخارجية للدول، وعند النظر إلى جغرافية الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة نجد أن الخصائص الجغرافية للأرض التى يجتازها خط الحدود تنعكس على تقدير الأهمية الإستراتيجية والعسكرية والأمنية لتلك المنطقة، وما ينطوي عليه ذلك بطبيعة الحال من خطورة وتهديد للعمق الجغرافي المصري.

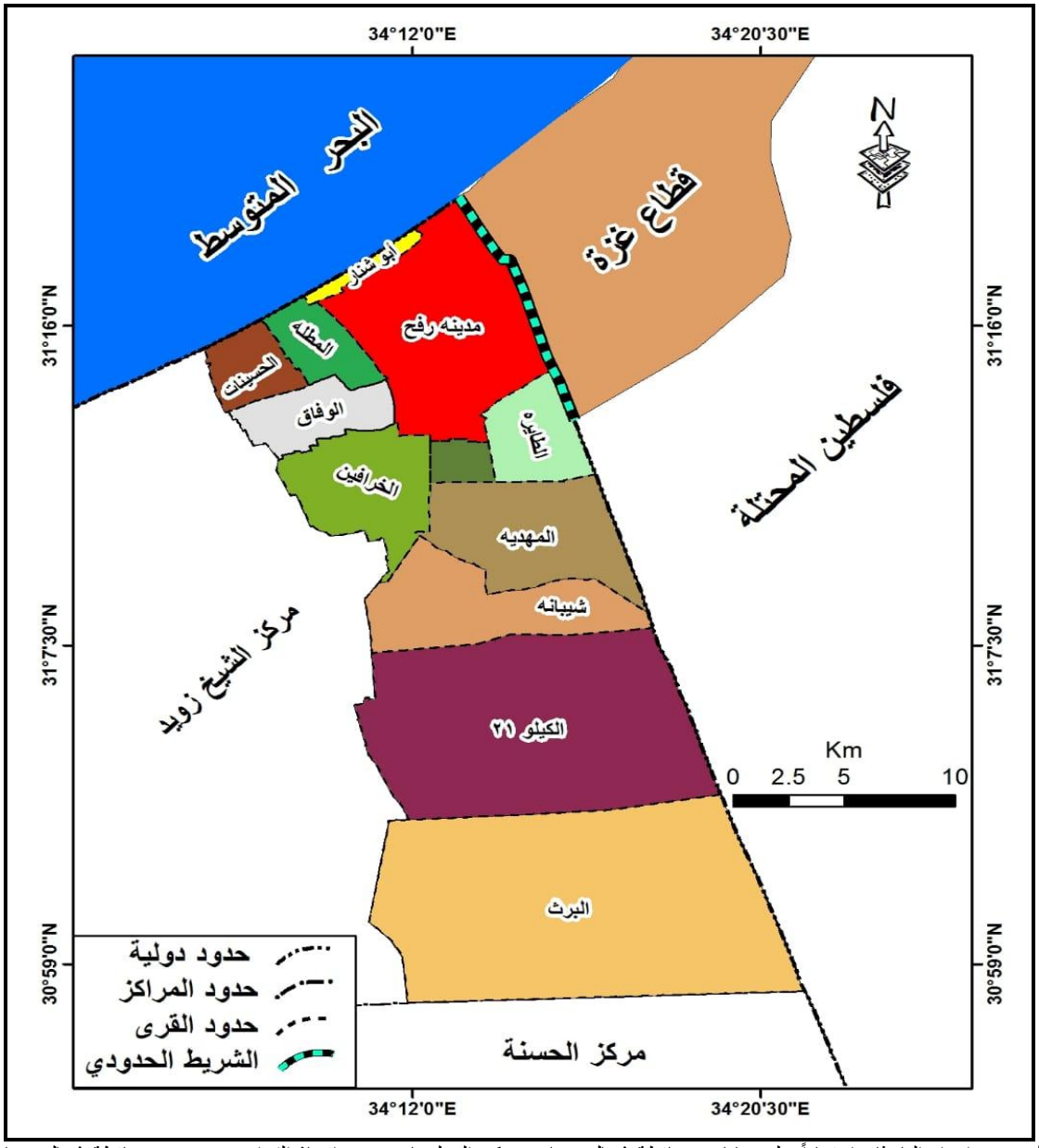

المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات محافظة شمال سيناء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " وصف محافظة شمال سيناء بالمعلومات "، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠٢٣.

شكل (٢) الشريط الحدودي على الحدود بين مصر قطاع غزة ومدينة رفح المصرية

وقد لعبت الحدود السياسية بمشكلاتها المختلفة دوراً كبيراً في استخدام الأرض في منطقة الحدود بين مصر وقطاع غزة، ويظهر هذا بوضوح في مدينة رفح على طول الشريط الحدودي فيها، فمن الناحية الفلسطينية (قطاع غزة) يسير الخط الحدودي في منطقة شبه مستوية يتدرج فيها الارتفاع من الشمال إلى الجنوب حيث تبدأ الحدود من صفر على شاطئ البحر المتوسط، وتسير بارتفاع تدريجي كلما اتجهنا شرقاً حتى تصل إلى ارتفاع نحو ٩٠ متر عند التقاء الحدود بين قطاع غزة ومصر وإسرائيل، وتسود في هذه المنطقة تربة رملية إلى مختلطة، وهي في مجملها تربة فقيرة في مواردها العضوية، وإنتاجية الأرض فيها محدودة، وتتنوع ملكية الأرض فيها بحيث يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام: ملكية خاصة، وأراض حكومية، وأراضي بئر السبع، وأراضي الأوقاف **(صالحة، ٢٠٠٣، ص١١٣)**.

أمّا عن طبيعة استخدام الأرض على طول الشريط الحدودي داخل قطاع غزة فيمكن وصفه على النحو التالي: بعد تجاوز المنطقة العسكرية الواقعة مباشرة على طول الشريط الحدودي والمعرفة بـ (المنطقة الوردية) يبدأ الشريط الحدودي من شاطئ البحر في أقصى الشمال بمنطقة **المواصي** التي تقع ضمن المنطقة الصفراء التي كان يقطنها قبل ٧ اكتوبر ٢٠٢٣ مجموعة من الفلاحين الفلسطينيين العاملين في مجال الزراعة، وهي منطقة زراعية تسير على امتداد الشريط الحدودي بطول لا يتجاوز كيلو متر واحد من الشمال إلى الجنوب، أي من شاطئ البحر باتجاه الداخل، بعد هذه المنطقة وباتجاه الجنوب تأتي منطقة **المحررات** حيث كانت تقع محررة **رفيح يام** ضمن المنطقة الاستيطانية **تجمع غوش قطيف** التي تمتد من شاطئ البحر حتى ٢ كم باتجاه الجنوب.

وعلى بعد ٢ كم من شاطئ البحر المتوسط، يأتي الخط الأزرق لينهي حدود منطقة المحررات لتبدأ منطقه صفراء جديدة تمتد لمسافة ٢ كم من الشمال إلى الجنوب، وهي منطقة تمتاز بانتشار الكثبان الرملية وخلوها من التواجد السكاني باستثناء بعض المنازل المتفرقة على أطراف الحي السكني الفلسطيني **تل زعرب**، وإلى الجنوب من هذه المنطقة مباشرة أي في وسط الشريط الحدودي تبدأ المنطقة السكنية والتي تمتد من تل زعرب في الشمال ملاصقة تماماً للمنطقة الوردية باتجاه الجنوب حتى **حي السلام** بمساحة تقدّر بحوالي أربعة ونصف كم، وهي منطقة ذات كثافة سكانية مرتفعة، وتمثّل مشكلة أمنية كبيرة لجيش الاحتلال الإسرائيلي تحول دون سيطرته الكاملة على الشريط الحدودي **(سالم، مرجع سابق، ص٧٣)**، بعد هذه المنطقة، وباتجاه الجنوب تظهر

منطقة صفراء ثالثة تمتد لحوالي ٤ كم تتسم معظمها بالطابع الزراعي، وذات تواجد سكاني بسيط، ويخترقها الجزء الشرقي من شارع صلاح الدين ليربط قطاع غزه بمعبر رفح البري(*)

أما على الجانب الغربي من الحدود، أي الجانب المصري، فالشريط الحدودي يقع ضمن المنطقة العسكرية (ج)، التى حددتها معاهدة السلام وملحقاتها بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وهى تمتد بالتوازي مع الحدود الدولية والقسم المصري من خليج العقبة لمسافة ٢٠كم داخل الأراضي المصرية، شكل (٣)، وهى منطقة منزوعة السلاح(*)، وقد نصت الفقرة (٨٣) من "**البروتوكول العسكري المتعلق بمحور فيلادلفيا**" **(Makovsky, 2008, p.29)**، ألاّ يتجاوز تسليح أفراد حرس الحدود في هذه المنطقة البنادق والمسدسات إضافة إلى مروحية شرطية، ولم يسمح لهم بحيازة أسلحة ثقيلة كالدبابات أو العربات المصفحة، كما لم يسمح لهم أيضاً بالقيام بأي مهام عسكرية **(Jeremy,2017,p.36)**، وهذا مما ساهم في إضعاف السيطرة الأمنية على تلك المنطقة، وبالتالي فإن المنطقة خضعت لتغيرات في استخدامات الأرض أملتها ضرورة الحفاظ على الأمن القومي المصري، يمكن إجمالها فيما يلى:

. قبل عام ٢٠١٤، كان الشريط الحدودي في الجانب المصري يبدأ بقرية أبو شنار، وكان يقطنها عدد من الفلاحين الذين يعملون في مجال الزراعة خاصة الزراعات الشجرية، وعلى رأسها الموالح والفواكه خاصة الخوخ والتين والزيتون واللوز **(راشد، ٢٠٠٣، ص ١٠٦)**، فالمنطقة زراعية تسير على امتداد الشريط الحدودي من الشمال إلى الجنوب أي من شاطئ البحر نحو الداخل، وبطول لا يتجاوز ٢كم على الجانب المصري، وإلى الجنوب ولمسافة ٢كم تقع قرية الطايرة، وتجاورها غرباً جوز أبو رعد والخرافيين، وتسود المنطقة الكثبان الرملية وكثافتها السكانية متخلخلة ومنازلها متباعدة إذ تنتشر فيها القبائل الرعوية، وإلى الجنوب من قرية الطايرة وعلى طول الشريط الحدودي تمتد قرى المهدية والكيلو ٢١ والبرث لمسافة ٧كم، وتلك المنطقة تنتشر فيها التربة الرملية المختلطة وزراعتها قليلة متناثرة وسكانها قليلون ينتشرون في منازل متفرقة حيث تعيش في تلك القرى القبائل الرعوية في شكل تجمعات بسيطة.

(*) يقع معبر رفح البرى إلى الجنوب من مدينة رفح، على الشريط الحدودي الذى يفصل الأراضي المصرية عن الفلسطينية، وقد افتتح المعبر عام ١٩٨٢م، وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي تشرف عليه، وقد جاءت اتفاقية أوسلو لتسمح للسلطة الفلسطينية بإشراف جزئي لا يتمتع بأي دور سيادي عليه، وتحددت صلاحيات الجانب الفلسطيني باتفاق القاهرة، ووفقاً لما ورد فيه فقد احتفظت إسرائيل بالسيطرة المطلقة على المعبر بالنسبة للجانب الأمني، وتركت إدارة الشئون المدنية للفلسطينيين، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م قامت إسرائيل بتجريد السلطة الفلسطينية من أي صلاحيات أو وجود على المعبر وأهملت اتفاقية القاهرة, للاستزادة راجع: علام، ٢٠٠٨، ص ١٤٠ .

(*) للاستزادة راجع، وزارة الخارجية، معاهدة السلام بين مصر الموقعان في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩م، المطبعة الأميرية، القاهرة واسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

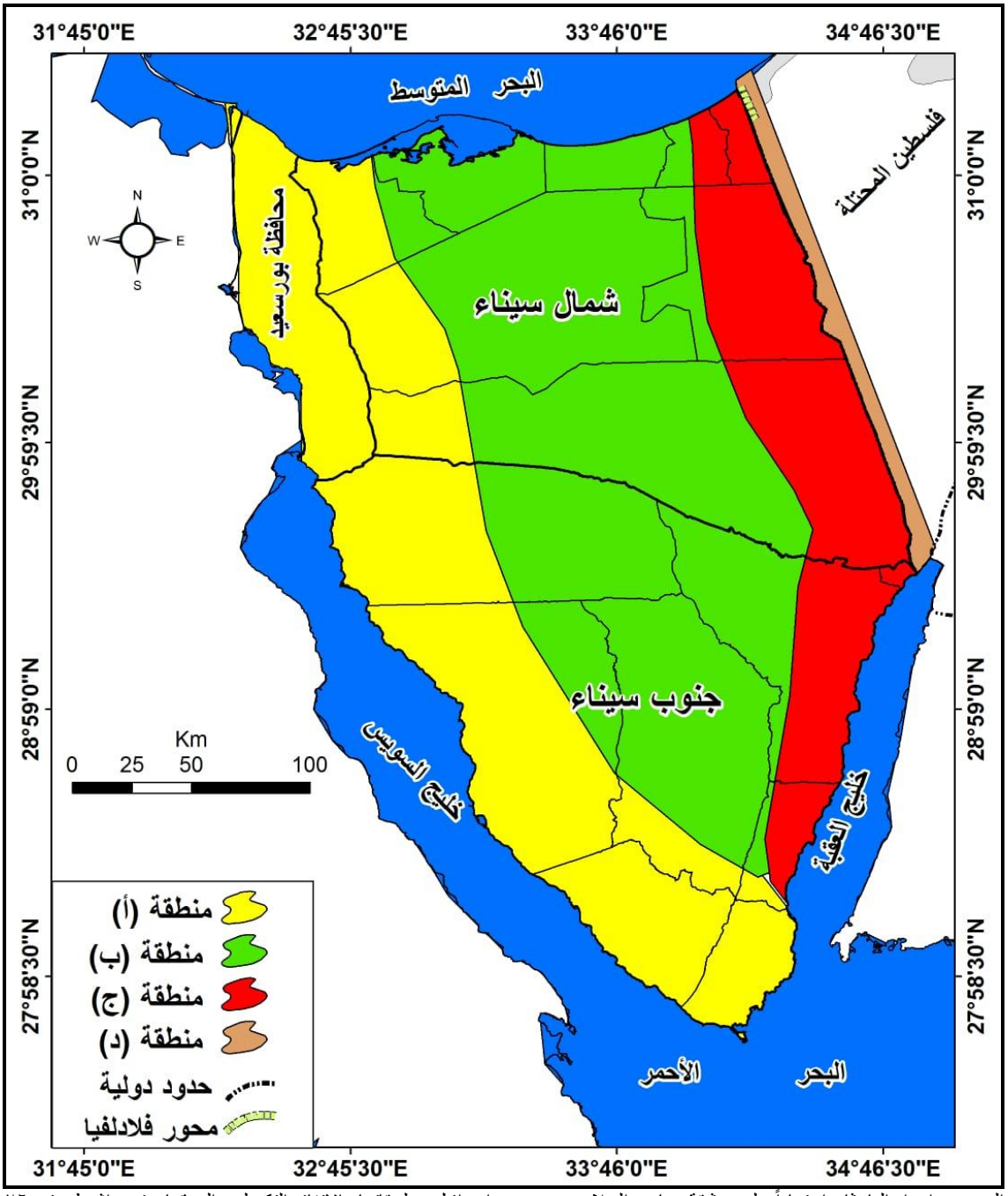

المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على: وثيقة معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي، الموقعان في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩م، المطبعة الأميرية، القاهرة.

شكل (٣) المناطق العسكرية في سيناء وقطاع غزة التى حددتها اتفاقية السلام وملحقاتها عام ١٩٧٩

وهذه المنطقة سببت مشكلة أمنية كبيرة لمصر في سعيها للسيطرة الكاملة على الشريط الحدودي، وانعكست آثار ذلك على استخدامات الأرض فيها، ففي ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩ أقدمت الحكومة المصرية على إقامة مجموعة من الإنشاءات الهندسية على طول الحدود مع قطاع غزة (محور فيلاديلفيا)، شكل (٤ ، ٥)، وذلك لوقف عمليات التهريب وتسلل الأفراد من وإلى القطاع، وقامت الجهات المعنية بإنزال مواسير فولاذية ضخمة

بعمق ٢٠ متر على مسافات متفرقة لضخ المياه في باطن الأرض، وذلك لهدم الأنفاق المقامة، أما على الأرض فتمّ بناء سور من الفولاذ بارتفاع ١٠م وثبتت عليه أسلاك شائكة وكاميرات مراقبة (جريدة الأهرام اليومي، العدد ٤٤٩٤٦، ص١٣)

. بعد عام ٢٠١٤، أقدمت الحكومة المصرية على إجراءات وترتيبات أمنية بغرض حماية الأمن القومي المصري تمثلت في إنشاء المنطقة العازلة على الحدود المصرية مع قطاع غزة مقابل محور فيلادلفيا على الجانب الآخر، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثالث.

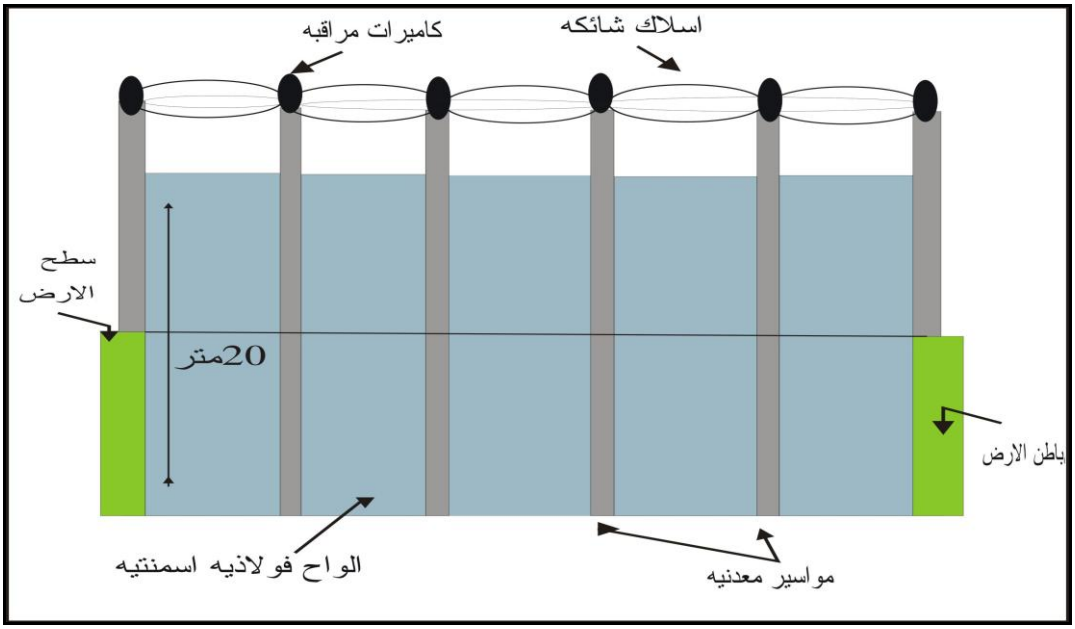

شكل (٤) رسم تخطيطي يوضح الإنشاءات الهندسية على الحدود بمحور فيلاديلفيا.

شكل (٥) الإنشاءات الهندسية على الحدود بمحور فيلادلفيا

ثالثاً: محور صلاح الدين (فيلادلفيا):

١. الموقع وظروف النشأة:

يقع محور فيلادلفيا في الأراضي الفلسطينية، شكل (٦) على طول الحدود المصرية مع القطاع، ويمتد من البحر المتوسط شمالاً حتى معبر كرم أبو سالم جنوباً، حيث نقطة التقاء الحدود بين مصر وقطاع غزة وإسرائيل، ويشكل المحور شريطاً عازلاً بين مصر والقطاع، ويبلغ طوله حوالى ١٤ كيلومترا، ويتراوح عرضه بين بضع مئات من الأمتار، وقد أنشئ فى جنوبه معبر رفح البري، الذي يمثل المنفذ الرئيس لسكان القطاع على العالم الخارجي **(صالح، مرجع سابق، ص٤٩)**.

ظهرت المنطقة العازلة "**محور فيلادلفيا**"، التي تعرف فلسطينيا باسم "**محور صلاح الدين**"، على إثر معاهدة كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، التي نصت على إنشاء منطقة عازلة على طول الحدود بين الطرفين، ووفقاً للاتفاقية، فإن المنطقة الحدودية التي تقع داخل الأراضي الفلسطينية، والتي أطلق عليها (د) تخضع لسيطرة القوات الإسرائيلية التي حددت بحسب الاتفاقية بكتائب مشاة، تصل إلى ١٨٠ مركبة مدرعة من الأنواع كافة، وطاقم مكون من ٤ آلاف عنصر، إضافة إلى منشآت عسكرية وتحصينات ميدانية، ومنعت الاتفاقية وجود أي قوات مسلحة مصرية على الأراضي المصرية المتاخمة للحدود الفلسطينية التي أطلق عليها (ج)، وسمحت فقط للشرطة المدنية المصرية بأداء مهام الشرطة الاعتيادية بأسلحة خفيفة، وظلت اسرائيل مسيطرة على المنطقة إلى حين انسحابها من قطاع غزة منتصف أغسطس ٢٠٠٥، وتسلمته السلطة الفلسطينية التي مُنحت الإشراف على المناطق الحدودية والمعابر بمساعدة مراقبين من الإتحاد الأوروبي **(سليمان، ٢٠٠٣، ص١١)**.

٢. اتفاق فيلادلفيا:

في سبتمبر ٢٠٠٥، تم توقيع "**اتفاق فيلادلفيا**" بين إسرائيل ومصر، ويعتبر ملحقاً أمنيا لمعاهدة السلام ١٩٧٩، وهو محكوم بمبادئها العامة وأحكامها، وتمت الإشارة في نص الاتفاقية على أنها لا تلغي أو تعدّل اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، ونص الاتفاق على أن القوات المصرية هي «**قوة مخصصة لمكافحة الإرهاب والتسلل عبر الحدود**» وليست قوة عسكرية، يحتوي الاتفاق على ٨٣ بنداً، ويتضمن الاتفاق نشر قوات مصرية على الحدود الفاصلة مع قطاع غزة، وتُقدر تلك القوات بنحو ٧٥٠ جندياً من حرس الحدود المصري، ومهمتهم تتمحور فقط في مكافحة الإرهاب والتسلل عبر الحدود والتهريب والكشف عن الأنفاق، ووفقا للاتفاقية تم السماح بوجود ٤ سرايا للقوات المصرية، مسلحة بسلاح خفيف، تم تحديده بـ٥٠٤ بنادق

أوتوماتيكية و٩ بنادق قناصة و٩٤ مسدساً و٦٧ رشاشاً و٢٧ "آر بي جي" و٣١ مدرعة من المدرعات الخاصة بالشرطة، و٤٤ سيارة جيب، و٤ سفن في المنطقة الحدودية البحرية للمراقبة، و٨ مروحيات غير مسلحة للاستكشاف الجوي، و٣ أجهزة رادار للكشف عن المتسللين، كما سمح بإقامة أبراج للحراسة وتسهيلات لوجستية **(وزارة الخارجية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ١٩٧٩، ص٦)**

ويحظر الاتفاق على القوات المصرية إقامة تحصينات ومستودعات أسلحة، فضلا عن معدات جمع المعلومات الاستخبارية ذات الطراز العسكري، وتخضع القوات المصرية لمراقبة القوات متعددة الجنسية الموجودة في سيناء، كما فرض الاتفاق لقاءات دورية بين الطرف المصري والإسرائيلي، وتبادل للمعلومات الاستخباراتية وإجراء تقييم سنوي لتنفيذ الاتفاق **(المرجع السابق، ص٧)**.

المصدر: Google Earth, 2023

شكل (٦) محور فيلادلفيا على الحدود بين مصر وقطاع غزة

٣- انسحاب إسرائيل من محور فيلادلفيا عام ٢٠٠٤.

أصدر الكنيست الإسرائيلي في عام ٢٠٠٤ قراراً من طرفٍ واحد بفك الارتباط مع قطاع غزة، وذلك بالإنسحاب الكامل من القطاع، وشمل الانسحاب جميع المستوطنات والقوات الإسرائيلية الموجودة في القطاع، وذلك بدافع "**مصلحة إسرائيل**" وكان الغرض . المعلن . من الانسحاب "**تحرير إسرائيل من مسؤوليات قطاع غزة**"، ودخل القرار حيز

التنفيذ في أغسطس ٢٠٠٥، ونصت خطة "**فك الارتباط**" على احتفاظ إسرائيل "**بوجود عسكري لها على طول الخط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفيا) في المرحلة الأولى، وهذا الوجود هو حاجة أمنية حيوية في أماكن معينة، وذلك لتوفير الحماية الأمنية، التي قد تتطلب توسيع المنطقة التي تتم فيها النشاطات العسكرية**"، وجعلت الاتفاقية إخلاء المنطقة مشروطاً "وفي هذا السياق ستنظر الحكومة في إمكانية إخلاء هذه المنطقة، وهذا الإخلاء سيكون مشروطاً ضمن أمور أخرى بواقع أمني وبمقدور التعاون المصري في خلق هذا الواقع" **(مئير، ٢٠٠٩، ص ٢٨)**.

وبعد الإخلاء، قامت الحكومة الإسرائيلية بنقل الإشراف على محور صلاح الدين (فلادلفيا) إلى السلطة الفلسطينية، ووقعت إتفاقية للعبور والحركة من وإلى قطاع غزة من أجل «**تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع الإنساني فى القطاع**»، وفى نوفمبر ٢٠٠٥ فتحت إسرائيل معبر رفح ووضعته تحت إشراف السلطة الفلسطينية ومصر ومراقبين من الإتحاد الأوروبي **(المرجع السابق، ص٣٢)**.

٤ ـ اتفاقية المعابر عام ٢٠٠٥م:

وقّعت السلطة الفلسطينية وإسرائيل اتفاقاً عُرف باسم **اتفاق المعابر** في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥م، تم من خلاله وضع الشروط والضوابط والمعايير التي تنظم حركة المرور من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال هذه المعابر، وقامت الحكومة الإسرائيلية بنقل سلطة محور صلاح الدين (فلادلفيا) إلى السلطة الفلسطينية، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع الإنساني على أرض الواقع، ومن ثمّ أُعيد فتح معبر رفح، شكل (٧) ووضعته إسرائيل تحت إشراف عدة جهات هي: سلطات الاحتلال الإسرائيلي، السلطة الفلسطينية، مصر، حكومة حماس، الولايات المتحدة، الإتحاد الأوربي، وفى السطور التالية تحليل لمسئولية كل طرف، والواجبات الملقاة على كل منهم:

شكل (٧) معبر رفح من الجانب المصري عام ٢٠٢٣

أ- **سلطات الاحتلال الإسرائيلي:** تسيطر إسرائيل على جميع المعابر الحدودية للقطاع، شكل (٨) وتتحكم في إغلاقها أو فتحها، كما أنها تسيطر بطريقة مباشرة على معبر رفح، وتستخدم هذه السيطرة للضغط على سكان القطاع، وحسب معاهدة الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية مادة (٣١) فإن إسرائيل ملزمة باحترام حق سكان القطاع في حرية الحركة والتنقل، حيث تنّص المادة على أنه "**يحق لكل شخص أن يسافر من دولته ويعود إليها مرة أخرى بحرية تامة**" **(عامر الزمالى، مرجع سابق، ص ١٢٣)**، وتبعاً لقواعد المحكمة الدولية في لاهاي مادة (٤٣)" **تلتزم القوة المحتلة بالحفاظ على النظام العام، وضمان العيش المنتظم للسكان المدنيين، وتشمل هذه المسئولية ضمان تطور اقتصادي سوىّ وجهاز تعليمي ونظام صحي، وجملة من احتياجات الحياة** (Shany, 2009, P.98)، وبصفتها قوة احتلال فإن إسرائيل مُلزمة بمقتضى المواثيق والمعاهدات الدولية أن تحترم حق سكان القطاع في حرية التنقل والحركة من وإلى القطاع.

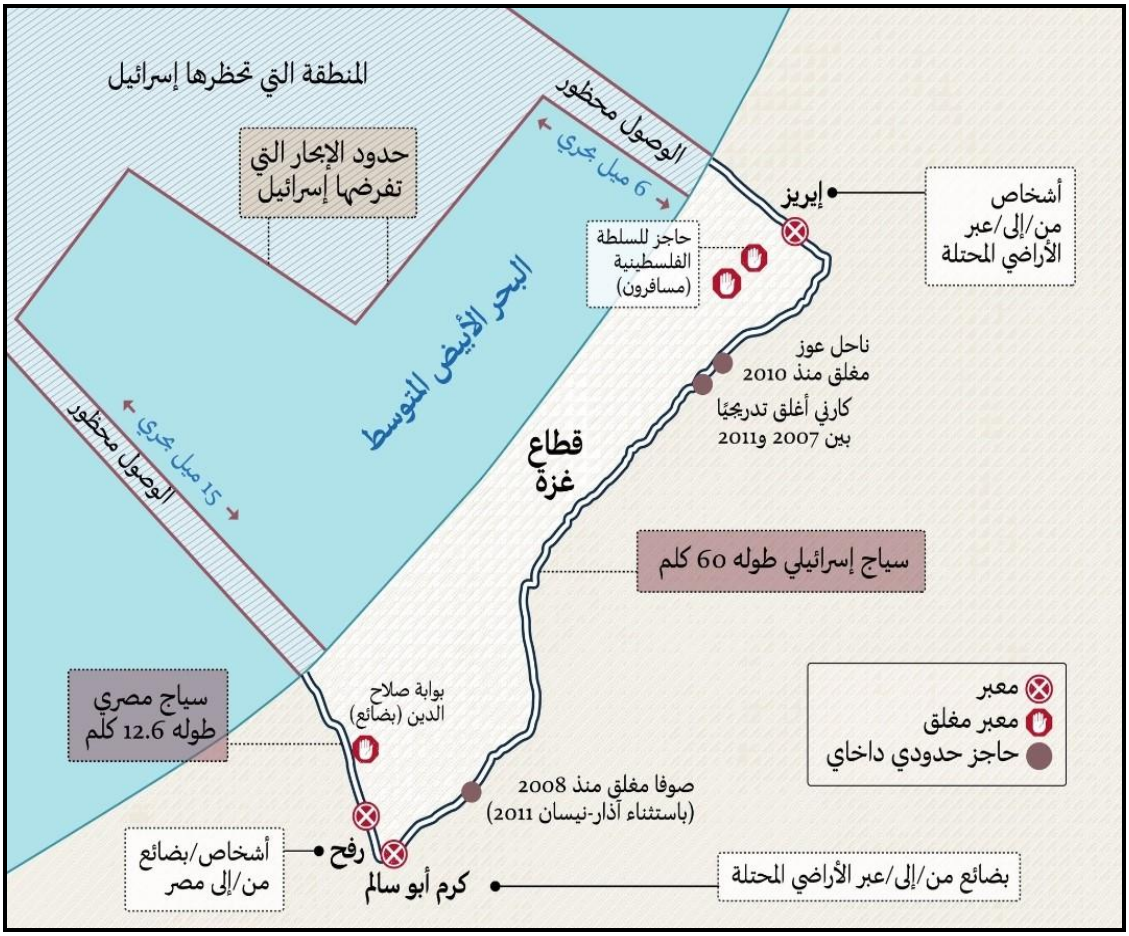

المصدر: المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان، تقرير حول المعابر الحدودية وأثرها على حياة الناس فى قطاع غزة، رام الله، ٢٠٢٣.

شكل (٨) معابر قطاع غزة مع مصر وإسرائيل والمناطق التى المحظورة على سكان القطاع

ب- السلطات المصرية: قبلت مصر على الرغم من أنها ليست طرفاً في اتفاقية المعابر أن تفتح المعبر وفقاً لأحكام هذا الاتفاق، وتعتبر مصر السلطة الفلسطينية الممثل الشرعى المعترف به للشعب الفلسطيني، بينما لا تعترف بشرعية حماس في القطاع، وبذلك فإن قرار مصر بإغلاق وفتح المعبر يأتي من فهمها لواجباتها الدولية ومنها احترام اتفاقية المعابر، ومكانة السلطة الفلسطينية فيه كطرف في تحديد الترتيبات بالنسبة لقطاع غزة **(الدويك، ٢٠٠٩، ص١٩)**.

ج- سلطة حماس في القطاع: تمارس حركة حماس منذ استيلائها على الحكم في القطاع عام ٢٠٠٧ صلاحيات حكم واسعة تمتد لتشمل كل نواحي الحياة مثل التعليم والصحة والأمن الداخلي، كما أنها تسيطر على الجانب الفلسطيني من معبر رفح، وبحكم سيطرتها على القطاع فإنها تتحمل المسئولية تجاه السكان وحقوقهم بما في ذلك حقهم في حرية التنقل بقدر ما هو الأمر خاضع لسيطرتها.

د- السلطة الفلسطينية: تمتلك السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات تسري على سكان القطاع مثل إصدار جوازات السفر وبطاقات الهوية، كما أنها تموّل جزء كبير من الخدمات العامة، وتقوم بتمثيل السكان أمام الجهات الدولية، وبذلك فإنها تتحمل جزءاً كبيراً من المسئولية عنهم.

هـ- الإتحاد الأوربي: ساهم الإتحاد الأوربي بدور كبير في عقد اتفاق المعابر، كما أن تواجد مراقبيه على المعبر مكّن من فتحه في الفترة التي طُبِّقَ فيها الاتفاق، ومنذ أن سيطرت حماس على المعبر عام ٢٠٠٧ رفض الإتحاد الأوربي استمرار نشر مراقبيه على المعبر طالما استمرت حماس بالسيطرة على المعبر دون حصول توافق بينها وبين السلطة الفلسطينية، إلا أنه يواصل الإبقاء على قوة المراقبة التابعة له على الجانب الفلسطيني من المعبر **(صيام، ٢٠٠٧، ص٨)**

و- الولايات المتحدة الأمريكية: منحت الولايات المتحدة رعايتها لاتفاق المعابر دون أن تعمل على تنفيذه، كما أنها تعارض فتح المعبر دون وجود ممثلي السلطة الفلسطينية عليه، بالإضافة إلى أنها لا تسمح بالتنقل بين غزة ومصر عبر قنوات بديلة، وفى المقابل فإنها لا تقوم بدورها في الضغط على إسرائيل بالسماح بدخول كميات كافية من البضائع الضرورية للقطاع.

يتبين مما سبق، أن المسئولية عن تشغيل وإغلاق معبر رفح مسئولية مشتركة بين الأطراف السابقة، خاصة تلك التي وقّعت على اتفاق المعابر عام ٢٠٠٥، إلا أن العبء الأكبر منها يقع على الجانب الإسرائيلي بوصفها قوة احتلال تعمل على إغلاق المعبر من خلال التهديد باستخدام القوة، وتتشارك السلطة الفلسطينية وحماس المسئولية باعتبارهما الممثلين الشرعيين للمواطنين، ثم الجانب المصري باعتباره المسؤول عن الجانب الآخر من المعبر.

٥. محور فيلادلفيا بعد سيطرة حركة حماس على السلطة في القطاع عام ٢٠٠٧.

سيطرت حركة حماس على الحكم في قطاع غزة في يناير ٢٠٠٧ بعد انتخابات تشريعية جاءت بها على رأس السلطة، وخضع محور فيلادلفيا لهيمنتها، وأدى ذلك إلى تجميد اتفاق المعابر منذ ١٠ يونيو ٢٠٠٧، وفى أواخر أغسطس ٢٠٠٧ أوجدت إسرائيل آلية مؤقتة للعمل على معبر رفح أتاحت سفر عدد قليل من سكان القطاع من حاملي تأشيرة السفر طويلة الأجل أو جنسية أجنبية، ومع إحكام الحصار على القطاع، حفر الغزيون مئات الأنفاق أسفل المحور، وشكلت الأنفاق شريان حياة لهم، وهاجمت إسرائيل من جانبها المنطقة بهدف تدمير الأنفاق، التي تَزعَم أنها تستخدم لتهريب السلاح والمواد المتفجرة **(أحمد، ٢٠٢٢، ص٢٥)**.

وفي يناير، ٢٠٠٨، قام عدداً من المسلحين الفلسطينيين بتدمير أجزاءً من الجدار الحدودي بالقرب من مدينة رفح، وتدفق على إثر هذا العمل آلاف من سكان القطاع إلى الأراضي المصرية للبحث عن الطعام والاحتياجات الأساسية(*)، وترتب على ذلك مجموعة من الإجراءات والترتيبات الأمنية التى تم تنفيذها لحماية الحدود المصرية الفلسطينية، وهذا ما سيتم تناوله في المحور التالي.

المبحث الثاني: الترتيبات الأمنية على جانبي الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة

انعكست نتائج اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، واتفاقية طابا بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إضافة إلى الترتيبات التي اتخذها الجيش الإسرائيلي انعكست على الترتيبات الأمنية السائدة على طول الشريط الحدودي على الجانبين الفلسطيني والمصري، فطبقاً لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في واشنطن في ١٩٧٩/٣/٢٦ فقد جاءت المادة الثانية منها لتنص على أن " .... **الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة، ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوى" (وزارة الخارجية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، مرجع سابق، ص٣)**، كما حدد الملحق الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن في المنطقة في المادة الثانية منه المناطق التي سيتم إنشائها وتنظيمها في سيناء، وعلى جانبي الحدود الدولية بين الطرفين بما فيها حدود القطاع مع مصر حيث قسّمت سيناء والمنطقة المحيطة بالحدود إلى

(*) قامت مجموعة تابعة لحركة حماس في ٢٣ يناير ٢٠٠٨ باقتحام السور الفاصل على الحدود بين مصر والقطاع، وتدفق عشرات الآلاف من كل أنحاء القطاع نحو مصر، وقاموا بالتزود بالمواد الغذائية والأدوية والوقود التي كان القطاع يعاني نقصاً شديداً منها، وبلغت أسعارها مستويات قياسية نتيجة لإغلاق المعابر.

أربعة مناطق لكل منها ترتيبات أمنية وعسكرية خاصة بها، والذى يهمّنا في حدود هذه الدراسة ما جاء بشأن المنطقتين ج ود، ففيما يتعلق بالمنطقة (ج) وهي المنطقة الملاصقة للخط الحدودي من جهة الغرب أي من الجانب المصري فقد نصّت الترتيبات الأمنية على تحديد المنطقة المذكورة وحصرها بين المنطقة (ب) في الغرب، والحدود الدولية وخليج العقبة في الشرق، وأكدت الترتيبات على:

أ . تتمركز في هذه المنطقة قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط.

ب . تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة آداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة.

أما المنطقة (د) الواقعة إلى الشرق من الحدود الدولية، فقد نصت المواد على أن تتواجد في هذه المنطقة قوة من أربع كتائب مشاة، ومنشآتها العسكرية، ومراقب الأمم المتحدة، ولا تتضمن القوة الإسرائيلية في المنطقة (د) دبابات أو مدفعية أو صواريخ، فيما عدا صواريخ فردية أرض/ جو، وتتضمن العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الأربعة ١٨٠ مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع بإجمالي ٤٠٠٠ فرد **(ناصر، ٢٠١٣، ص٤٦)**.

أما اتفاقية طابا الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ فقد جاء في المادة السادسة منها تحت عنوان "**ترتيبات أمنية في قطاع غزة**" في الفقرة السادسة تحت عنوان "**الحدود المصرية**" أن "**منطقة القواعد العسكرية على طول الحدود المصرية مع قطاع غزة سوف تكون تحت السلطة الإسرائيلية**، ويلاحظ أن معاهدة كامب ديفيد واتفاقية طابا الفلسطينية . الإسرائيلية قد نظّمت التواجد الإسرائيلي في الشريط الحدودي في قطاع غزة (محور فيلادلفيا)، إلا أن الجيش الإسرائيلي يتصرف وفقاً لرؤيته الخاصة بغض النظر عن الاتفاقات والمعاهدات الموقعة مع الجانبين المصري والفلسطيني، فالجيش الإسرائيلي من ناحية ميدانية يقسّم الشريط الحدودي إلى ثلاثة أقسام **(سليمان،٢٠٠٣، ص١١١)**:

القسم الأول: وهو الأهم والأخطر بالنسبة لإسرائيل وهو المقابل لمدينة رفح الفلسطينية، وتدّعي إسرائيل أن الأنفاق ما زالت تصل بين هذا الجزء والجانب المصري من الحدود.

القسم الثاني: والذي يمتد من شمال مدينة رفح الفلسطينية حتى شاطئ البحر، وهو خاضع بشكل كامل للسيطرة الإسرائيلية.

أمّا القسم الثالث: فيمتد من مدينه رفح حتى التقاء الحدود بين مصر وإسرائيل وقطاع غزه عند معبر رفح.

وفيما يتعلق بخطة فك الارتباط التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية في ٢٠٠٤/٦/٦ فقد جاء فيها بند خاص بالشريط الحدودي تحت عنوان "**محور فيلادلفيا" منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر**، جاء فيه "... و**تواصل إسرائيل الإبقاء على وجود عسكري على طول خط الحدود بين قطاع غزة ومصر، وهذا الوجود هو حاجة أمنية في أماكن معينة، ويحتمل أن يكون لازماً توسيع المنطقة التي يجري فيها النشاط العسكري، وفي هذا السياق ستنظر الحكومة الإسرائيلية في إمكانية إخلاء هذه المنطقة، وهذا الإخلاء سيكون مشروطاً ضمن أمور أخرى بواقع أمني وبمقدور التعاون المصري في خلق هذا الواقع" (دحلان، مرجع سابق، ص ٣٦٧)**

ويتضح من خلال تلك الترتيبات الأمنية أن إسرائيل هي صاحبة اليد الطولي في السيطرة على هذا الشريط (محور فيلادلفيا) على الجانب الآخر من الحدود، سواء من خلال نصوص المعاهدات والاتفاقات الموقعة، أو من خلال الممارسات الميدانية، وذلك نظراً لأهمية هذا الشريط كونه الحدود البرية الوحيدة لقطاع غزة مع مصر والعالم الخارجي، وبالتالي فان استمرار السيطرة الاسرائيلية على قطاع غزه لا تكتمل . من وجهة نظر إسرائيل . إلا بتحقيق السيطرة الكاملة على محور فيلادلفيا.

ومن جانبها، اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات التى تمكنها من الحفاظ على أمن وسلامة أراضيها، وتدمير الأنفاق الواصلة بين قطاع غزة والجانب المصري، ومنع وإيقاف التهريب، وتحقيقاً لهذا الغرض شرعت الحكومة في إنشاء منطقة عازلة على طول الحدود مع قطاع غزة "، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

أولاً: إنشاء المنطقة العازلة بين مصر وقطاع غزة:

تعنى المنطقة العازلة "**تلك المناطق التى أعلنتها القوات المسلحة المصرية مناطق عسكرية مغلقة، وتمتد على طول الحدود مع قطاع غزة والذى يعرف بممر فيلادلفيا" (عبدالكريم عنكيز، ٢٠١٤، ص٣)**، "وقد حددت الحكومة دوافعها من إنشاء هذه المنطقة في القضاء على الأنفاق المنتشرة على طول الشريط الحدودي مع قطاع غزة، وبذلك تتمكن من القضاء على عمليات التهريب، وكشف المتسللين، وحماية الحدود ومنع الإرهاب[*]، وللوقوف على طبيعة الأنفاق التى دفعت الحكومة المصرية لإنشاء المنطقة العازلة، فيلزم التعرف على هذه الأنفاق، وموقعها الجغرافي وخصائصها، وأسباب نشأتها وتطور أعدادها، وكيفية إدخال البضائع من خلالها واقتصاداتها، والإجراءات الأمنية التى اتخذتها الحكومة المصرية للقضاء عليها، كما ستبينه النقاط التالية:

[*] قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد ٤٣ مكرر(د)، السنة ٥٧.

١ . طبيعة الأنفاق وأسباب إنشائها:

يحيط بقطاع غزة ستة معابر حدودية، وهي رفح من الناحية المصرية، ومن الناحية الإسرائيلية معابر المنطار (كارنى)، معبر بيت حانون (إيريز) ومعبر العودة (صوفا) ومعبر الشجاعية (نحال عوز) ومعبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، وتعتبر هذه المعابر النقاط الحدودية التي تربط القطاع بالعالم الخارجي، وتخضع هذه المعابر جميعها لسيطرة إسرائيل، باستثناء معبر رفح فتتقاسم إدارته مجموعة من الأطراف . كما ذكرنا آنفاً . وتتخصص هذه المعابر في نقل البضائع المختلفة والأشخاص.

ومنذ خروج إسرائيل من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ (فك الارتباط) تزايدت الإغلاقات للمعابر التى تربط قطاع غزة بالجانب الإسرائيلي والمصري، ومن ثمّ اشتداد الحصار على سكان القطاع، بما في ذلك منع التجار من استيراد البضائع والسلع، وحظر الاستيراد فقط ضمن قائمة لا تتجاوز ٢٠ سلعة من المواد الغذائية والأدوية، مما أدى إلى لجوء سكان القطاع لحفر أنفاق تصل بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية أسفل الحدود السياسية بين مصر والقطاع، ويقصد بالأنفاق الحدودية " **تلك الممرات التى يتم حفرها تحت الأرض لتهريب البضائع والسلع للسكان، أو السلاح والمعدات القتالية لحالات المواجهة العسكرية، بالإضافة إلى استخدامها من قبل الخارجين عن القانون في حالات تهريب البضائع الممنوعة مثل المخدرات والاتجار بالبشر**". **(ياسين، ٢٠١٠، ص٦٤)**

٢ . الموقع الجغرافي للأنفاق:

تنحصر جميع الأنفاق في محافظة رفح الفلسطينية وهى الواقعة على الجانب الآخر من الشريط الحدودي، وتقع المحافظة جنوب السهل الساحلي الفلسطيني، راجع شكل (١)، وتبعد عن مدينة غزة بحوالي ٣٨كم، من جهة الجنوب، وحوالى ٤٥كم عن مدينة العريش المصرية، وتغطى المحافظة مساحة ٤٠كم٢، بطول ٨كم وعرض ٥كم، وتتميز المحافظة بانبساط سطحها حيث ترتفع عن سطح البحر بحوالي ٤٨متر، ويبلغ ارتفاع أعلى نقطة بها ١٢٠متر عن سطح البحر، وتميل أراضيها للانحدار بشكل تدريجي باتجاه البحر المتوسط، حيث تقع أعلى منطقة بها أقصى جنوب شرق المدينة، حيث يتراوح ارتفاعها من ٩٠. ١٢٠متر، وتنخفض تدريجياً بالاتجاه نحو الغرب والشمال الغربي، وقد روعيت هذه الخاصية التضاريسية في عملية حفر الأنفاق، حيث أنها تلعب دوراً في انحدار الطبقات نحو مستوى سطح البحر، وتأثير ذلك على تسرب المياه الجوفية باتجاه الأنفاق وإعاقة عملية الحفر **(سالم، ٢٠١٤، ص٦٦)**.

وكانت الأنفاق تنتشر في مساحة تقارب ٨كم على طول الشريط الحدودي الفاصل بين مصر وقطاع غزة، وتمتد من تل زغرب غرباً حتى نهاية منطقة الجرادات شرقاً)، أي شرق معبر رفح،

وهذه المسافة تربتها طينية تصلح لحفر الأنفاق، وهي مساحة محدودة معروفة للمهربين بكل تفاصيلها من العائلات والعشائر التى تجمعهم العلاقات التاريخية وصلات الدم والمصالح المشتركة عبر جانبي الحدود. **(الخشاب، ٢٠٠٨، ص٩٥)**

٣. خصائص الأنفاق وتطور أعدادها:

لم تكن أعداد الأنفاق قبل عام ٢٠٠٧ تزيد عن ٢٠ نفقاً، ونتيجة للإغلاقات المستمرة والحصار الإسرائيلي للقطاع تزايدت الأنفاق حتى وصلت إلى أكثر من ٢٠٠٠ نفقاً متعددة الاستخدامات، فمنها ما هو مخصص لنقل المواد البترولية، ومنها ما هو خاص بتوريد الأجهزة الكهربائية والملابس ومواد التنظيف، ومنها ما هو مخصص لتوريد الأخشاب ومواد البناء **(الجمل، ٢٠٢١، ص١٦)**، وبالنسبة لمورفولوجية الأنفاق فتتحدد مواصفات النفق (العمق، العرض، الطول، الاتساع) حسب طبيعة المنطقة التى يحفر فيها، فبالنسبة للعمق فإنها تتراوح ما بين ١٠ إلى ٣٠ متر عمقاً، وتتراوح أطوالها ما بين ٢٠٠م إلى ٢كم طولاً، أما سعة النفق من الداخل فهي لا تزيد عن مترين في العرض والارتفاع في معظمها، وقد تصل إلى ثلاثة أمتار في الأنفاق التى تستخدم لتهريب السيارات، ويتم تدعيمها من الداخل بالخشب والخرسانة المسلحة تفادياً لانهيارها **(أبومدلله، ٢٠١٣، ص٨)** الأشكال (٩، ١٠، ١١).

٤. البضائع المشحونة عبر الأنفاق:

يبين الجدول (١) اقتصاد الأنفاق لقطاع غزة عام ٢٠١٢ حيث بلغ الذروة عام ٢٠١٢ بإجمالي استيراد بلغ ٦٥٠مليون دولار(*)، وجاءت مواد البناء والمواد الخام على رأس السلع المنقولة عبر الأنفاق بإجمالي (٣٤٥,٢٨) مليون دولار، وشملت الحديد والأسمنت وأحجار البناء والسيراميك، وتلتها واردات الوقود ومشتقاته بحوالي (٩٣,٣٨ مليون دولار)، ثمّ واردات المواد الغذائية بأنواعها المختلفة بحوالي (٥٦,١٤ مليون دولار)، ثمّ واردات السلع والأجهزة الكهربائية وأهمها الأجهزة الكهربائية المنزلية وتلك المستعملة في الدوائر الحكومية والمحال التجارية وبلغت حوالى (٤٩,٢١ مليون دولار)، وتلتها واردات آلات النقل والسيارات والدراجات النارية بحوالي (٤٤,٤٥ مليون دولار)، ثمّ المنتجات الزراعية وتشمل أنواع من البقوليات والفاكهة والخضروات بحوالي (٢٥,٨٧ مليون دولار)، وغيرها من المنتجات مثل السجائر والمشروبات واللحوم والدواجن، والمواد الكيماوية والدوائية وزيوت الطعام والأعلاف **(وزارة الاقتصاد بغزة، موقع اليكتروني، ٢٠١٢)**.

(*) تم اختيار هذا العام لأن اقتصاد الأنفاق بلغ فيه الذروة.

المصدر: موقع جريدة الأهرام المصرية الإليكتروني، ٢٠١٣

صورة (٩) نفق من الداخل

المصدر: موقع جريدة الأهرام المصرية الإليكتروني، ٢٠١٣

صورة (١٠) نفق مبطن بالخرسانة المسلحة

المصدر: موقع جريدة الأهرام المصرية الإليكتروني، ٢٠١٣

صورة (١١) نفق لمرور السيارات مبطن بالخرسانة وأرضه ترابيه

جدول (١) السلع المنقولة عبر الأنفاق لقطاع غزة عام ٢٠١٢

نوع السلعة	بالمليون دولار
مواد خام ومواد بناء	٣٤٥,٢٨
وقود ومشتقاته	٩٣,٣٨
مواد غذائية	٥٦,١٤
أدوات وأجهزة كهربائية	٤٩,٢١
سيارات ومعدات نقل	٤٤,٤٥
منتجات زراعية	٢٥,٨٧
مواد كيماوية ودوائية	١٧,٠٢
لحوم وأسماك	١٢,٦١
مشروبات وسجائر وتبغ	٣,٥٥
زيوت طعام عدا زيت الزيتون	٢,٤٩
الإجمالى	٦٥٠ مليون دولار

المصدر: وزارة الاقتصاد بقطاع غزة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٢

٥. كيفية إدخال البضائع المهربة من خلال الأنفاق:

كان التهريب يتم بالتنسيق مع شبكة علاقات مع بعض الأشخاص من بدو سيناء، حيث يتم توفير البضاعة المطلوب إحضارها من مصر، ويقوم "الأمين" وهو من سكان البدو السيناويين في جلب هذه السلع وتحديد أسعارها، وتسليمها إلى النفق حسب اتفاق مسبق مع تجار من الجانب الفلسطيني لطلبيات تجارية، وبعد إدخال البضاعة من الجانب المصري ينزل "الأمين" إلى الجانب الفلسطيني من الحدود، ويكون في انتظاره شريك آخر يغلق خلفه الحفرة ويخفى أية شواهد أو علامات في الغرفة التى يوجد بها النفق، حتى لا يتم كشفه من قبل قوات حرس الحدود التى تتابع تفتيش البيوت القريبة من الحدود، ويقوم "الأمين" بعد الوصول إلى الجانب الفلسطيني بتسليم البضاعة وأخذ ثمنها والاتفاق على صفقات أخرى، ثمّ يعود مرة أخرى بعد التنسيق مع شريكه على الجانب المصري **(أبو حطب، ٢٠١٤، ص١٥)**.

وكان الاستيراد الشهري يتراوح ما بين ٤٥ إلى ٥٠ مليون دولار تقريباً، وقدّرت الأرباح التى كان يجنيها التجار أصحاب الأنفاق والعاملون بها سنوياً بنحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون دولار، وكانت بلدية رفح قد بدأت منذ سبتمبر ٢٠٠٨ بفرض رسوم على أصحاب الأنفاق تحت مسمّى نشاط تجارى عبر الحدود، حيث يدفع صاحب كل نفق مبلغ ٢٧٠٠ دولار مقابل الترخيص له سنوياً، ومن لم يدفع يمنع من استكمال نفقه أو يغلق النفق إن كان يعمل **(أبومدلله، مرجع سابق، ص١١)**

٦. حدود المنطقة العازلة على الحدود بين مصر وقطاع غزة.

بموجب قرار مجلس الوزراء المصري رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٠١٤م، نصّت الترتيبات الأمنية الواردة فيه على إنشاء المنطقة العازلة على الحدود بين مصر وقطاع غزة، والموضح حدودها بالإحداثيات في الجدول (٢) والشكل (١٢) ومنهما يتضح ما يلي:

– تقع المنطقة العازلة ضمن المنطقة العسكرية (ج)، التى حددتها معاهدة السلام وملحقاتها بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وهى تمتد بالتوازي مع الحدود الدولية والقسم المصري من خليج العقبة، وهى منطقة منزوعة السلاح، وقد نصت الفقرة (٨٣) من "**البروتوكول العسكري المتعلق بمحور فيلادلفيا**" (Daivd Makovsky, 2008, p.28) ، ألاّ يتجاوز تسليح أفراد حرس الحدود في المنطقة (ج) البنادق والمسدسات إضافة إلى مروحية شرطية، ولم يسمح لهم بحيازة أسلحة ثقيلة كالدبابات أو العربات المصفحة، كما لم يسمح لهم أيضاً بالقيام بأي مهام عسكرية (Jeremy, 2017, p49)، وهذا أسهم في إضعاف السيطرة الأمنية على تلك المنطقة.

جدول (٢) حدود المنطقة العازلة على الحدود بين مصر وقطاع غزة

م	المنطقة	GPS	
		E	N
١	أبو شنار	٣٤ ٠٩ ٤٢	٣١ ١٧ ٠٨
٢	الرسوم	٣٤ ١١ ١٨	٣١ ١٤ ٥٠
٣	شمال ميدان السادات بمسافة (٨٨٠م)	٣٤ ١٢ ٠٩	٣١ ١٣ ٥١
٤	جنوب شرق ميدان السادات بمسافة (٥٠٠م)	٣٤ ١٢ ٣٦	٣١ ١٣ ١٢
٥	جنوب شرق ميدان السادات بمسافة(١,٥كم)	٣٤ ١٢ ٣٨	٣١ ١٢ ١١
٦	شمال جوز أبو رعد بمسافة (٤٠٠م)	٣٤ ١٢ ١٨	٣١ ١٢ ٠٧
٧	جوز أبو رعد	٣٤ ١٢ ١٨	٣١ ١١ ٤٨
٨	شرق جوز أبو رعد بمسافة (٢٠٠٠م)	٣٤ ١٣ ٤٨	٣١ ١١ ٤٨
٩	جنوب المدفونة بمسافة (١كم)	٣٤ ١٥ ٢٠	٣١ ١١ ٤٨
١٠	شمال شرق أتله الطايرة بمسافة (٢كم) تقاطع الحدود السياسية	٣٤ ١٦ ٠٩	٣١ ١١ ٤٨

المصدر: من إعداد الباحثان بناءاً على بيانات الجدول الملحق بقرار مجلس الوزراء رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد ٤٣ مكرر(د)، السنة ٥٧.

. اقتطعت المنطقة العازلة كما حددتها الإحداثيات المرفقة بقرار مجلس الوزراء حوالي (٧٧,٨كم٢) بنسبة (١٥,٤٪) من مساحة مركز ومدينة رفح المصرية البالغة (٥٠٦كم٢) في المرحلة الأولى، وشملت مناطق أبو شنار، والرسوم بمدينة رفح، وشمال ميدان السادات بمدينة رفح بمسافة ٨٨٠م، وجنوب شرق ميدان السادات بمسافة ٥٠٠م، وشمال جوز أبو رعد بمسافة ٤٠٠م، وجوز أبو رعد، وشرق جوز أبو رعد بمسافة ٢٠٠٠م، وجنوب المدفونة بمسافة ١كم، وشمال شرق أتله الطايرة بمسافة ٢كم عند التقاطع مع الحدود الدولية.

. تم إضافة ١٥٠٠ متراً إلى المنطقة العازلة في المرحلة الثانية (حوالي ٦٥كم٢) تضاف إلى المنطقة الأولى غرب قطاع غزة، حسب ما قررته الحكومة في ٢٠١٤/١١/١٧[*]، وتم إزالة كل المساكن والمنشآت الواقعة في حدود هذه المنطقة.

(*) الأهرام اليومي، العدد ٤٦٧٣٢، الإثنين، ٢٠١٤/١١/١٧، ص ٣.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

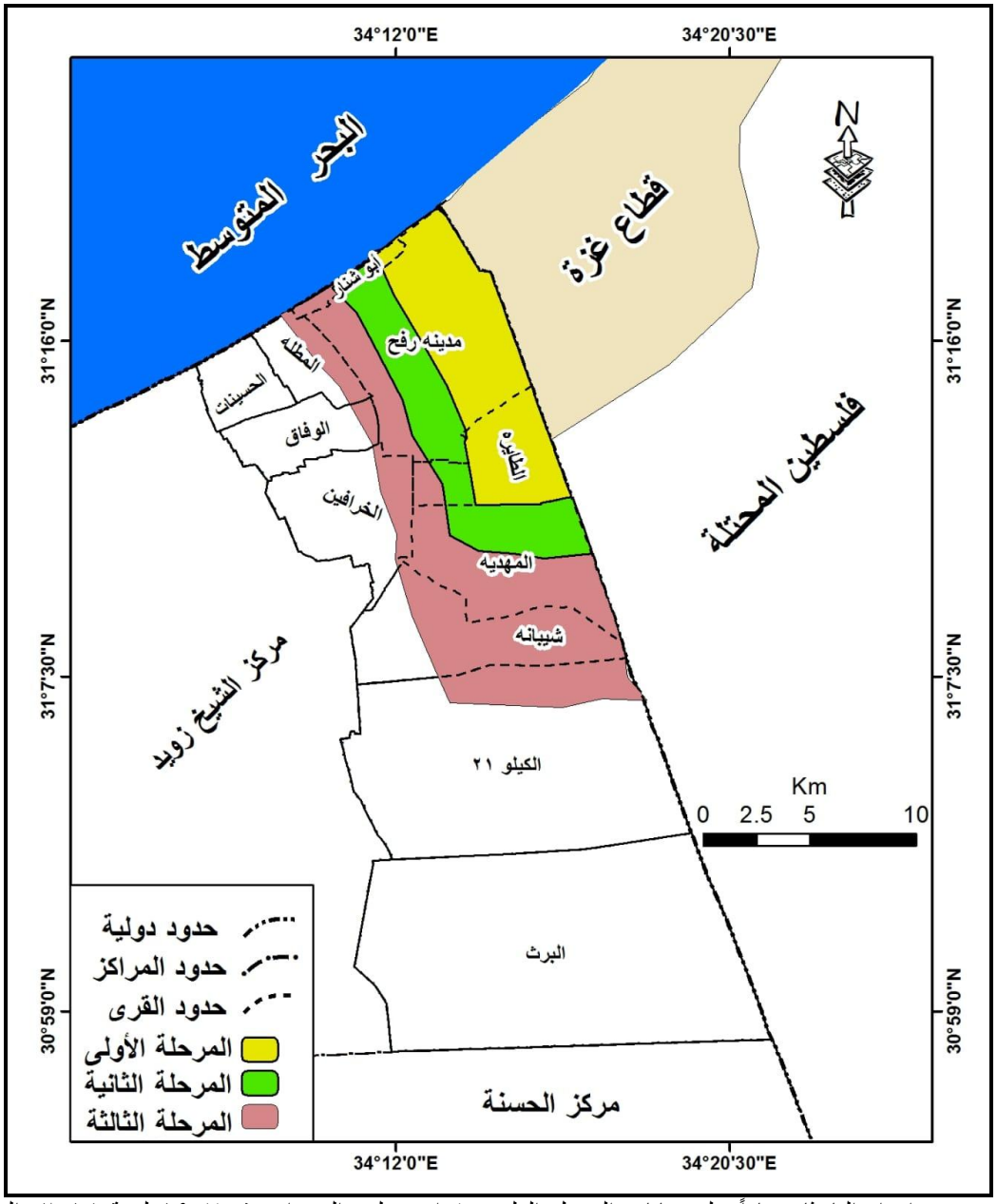

المصدر: من إعداد الباحثان بناءاً على بيانات الجدول الملحق بقرار مجلس الوزراء رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد ٤٣ مكرر(د)، السنة ٥٧.

شكل (١٢) حدود المنطقة العازلة بمركز ومدينة رفح على الحدود مع قطاع غزة

. قررت الحكومة البدء في تنفيذ المرحلة الثالثة للمنطقة العازلة(**)، بزيادة ٢٠٠٠م حوالي (١٠٤كم٢) تضاف إلى المرحلتين السابقتين، ليصل إجمالي مساحة المنطقة العازلة في المراحل الثلاث حوالي (٢٤٦,٨كم٢) بنسبة (٤٨,٧٪)، أي ما يقرب من نصف مساحة مركز ومدينة رفح، تم خلالها إزالة مناطق الطايرة، أبو شنار، مدينة رفح، المهدية، جوز أبو رعد بالكامل، وأجزاء كبيرة من قريتي شيبانه والمطلة، وبعض أجزاء من قرى الكيلو ٢١ والخزافين والوفاق.

(**) الأهرام اليومي، العدد ٤٦٨٦٣، الأحد، ٢٠١٥/٣/٢٨، ص٥.

. في ١٥ يوليو ٢٠١٥ وافق مجلس الوزراء على تخصيص مساحة ٥٣٥ فدان من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة لصالح محافظة شمال سيناء، وذلك لاستخدامها في إقامة مدينة رفح الجديدة بمحافظة شمال سيناء، وجاء القرار في إطار توجيهات الحكومة لتنمية شبه جزيرة سيناء، وذلك بإضافة توسعات سكنية جديدة ولائقة بالمواطنين، وإنشاء مدن جديدة نموذجية تجمع بين الفكر الحديث في الإنشاءات والفكر الاقتصادي، وتتماشى مع طبيعة الحياة في سيناء، ووفقاً لرغبات المواطنين، لتكون نواة لمدن أخرى يمكن إنشاؤها على هذا الطراز(***).

. أعلنت الحكومة أنه تم اختيار موقع مدينة رفح الجديدة عند قرية الوفاق على مساحة ٣كم٢، وأنها ستكون بنظام المجاورات السكنية بحيث تسع كل مجاورة لحوالى ٣٠٠٠ أسرة، وسيتم إنشاء مجموعة من البيوت البدوية تتخللها المباني الخدمية، كما سيتم إنشاء مدينة حرفية لاستيعاب الورش وأصحاب الحرف التقليدية.

. في ١ مارس ٢٠١٨ تمّ البدء في إنشاء مدينة رفح الجديدة في محافظة شمال سيناء، وتوضح بياناتها أنها تضم أكثر من ١٠٠٠٠ وحدة سكنية، بالإضافة إلى ٤٠٠ بيت بدوي، واكتمل تنفيذ المرحلة الأولى والثانية منها، أشكال (١٣، ١٤)، وتضم ١٤٠٠ وحدة سكنية من إجمالي ٤٥٠٠، ورفح الجديدة تقع بالقرب من قرية الوفاق، وتقام على مساحة ٤,٥ كلم٢، وتتكون في مجملها من ٦٢٦ عمارة سكنية، تتكون كل عمارة من دور أرضي وثلاثة طوابق علوية، بإجمالي ١٠٠١٦ وحدة سكنية، و٤٠٠ بيت بدوي دور واحد على مساحه ٢٠٠ متر لكل بيت، منهم ١٤٠ متراً للمباني و٦٠ متراً فضاء، كما تشتمل رفح الجديدة على منطقة خدمات مركزية تشمل (مستشفى، مسجد، دار مناسبات، شرطة، مركز إطفاء، مكتب بريد، مخبز، محطة أتوبيسات مركزية، وسوق تجاري، بالإضافة إلى مباني خدمات حكومية، محطة بنزين، وسبع مباني خدمية، وخط مياه رئيسي لتغذية المدينة، ومحطة معالجة للصرف الصحي)، وتهدف المدينة لاستيعاب كل سكان مدينة رفح القديمة. **(محافظة شمال سيناء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩)**

(***) الأهرام اليومي، العدد٤٦٨٨٩، الخميس، ٢٠١٥/٤/٢٣، ص٧.

المصدر: جريدة المصري اليوم، ٢/ ٥ / ٢٠١٩.

شكل (١٣) اكتمال المرحلة الأولى من مدينة رفح الجديدة ٢٠١٩

المصدر: جريدة المصري اليوم، ٢/ ٥ / ٢٠١٩.

شكل (١٤) اللواء محمد عبد الفضيل شوشه يفتتح المرحة الأولى من مدينة رفح الجديدة

٧. دور المنطقة العازلة في القضاء على الإرهاب ومنع التهريب عبر الأنفاق:

حددت الحكومة المصرية أهدافها من إنشاء المنطقة العازلة على الحدود مع قطاع غزة في مجموعة من الأهداف، أهمها القضاء على الإرهاب العابر للحدود، وإيقاف تحرك الجماعات المتطرفة، وتدمير الأنفاق الواصلة بين قطاع غزة والجانب المصري (سيناء)، ومنع التهريب عبرها، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات من إنشاء المنطقة العازلة، يمكن القول أن أهداف إنشاء المنطقة العازلة قد تحققت فقد تمّ تدمير أكثر من ٢٠٠٠ نفقاً على الحدود بين مصر والقطاع(*)، وهذا معناه أن ظاهرة الأنفاق أصبحت من الماضي خاصة بعد غمر منطقة الحدود والأنفاق بماء البحر

(*) موقع العربية نت، بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٢٠، مؤتمر صحفي للمتحدث العسكري للجيش المصري، أعلن العقيد أركان حرب تامر الرفاعي، أنه تمّ اكتشاف وتدمير أكثر من ثلاثة آلاف نفق على الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة، كانت تستخدم للتهريب ولتهديد الأمن القومي المصري، كما أعلن عن قرب الانتهاء من تنفيذ المنطقة العازلة على الحدود مع القطاع.

المتوسط، وهذا كان له كبير الأثر في وقف الأنشطة غير المشروعة، ووقف عمليات التهريب التى كانت تتم من خلال هذه الأنفاق، أيضاً أسهمت المنطقة العازلة في القضاء على العديد من عناصر الجماعات الإرهابية والعناصر الإجرامية وإيقاف أنشطتهم في سيناء.

المبحث الثالث: الأهمية الجيوسياسية لمحور فيلادلفيا.

عقب عملية "**طوفان الأقصى**" التي وقعت في السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، بدأت إسرائيل بتطويق قطاع غزة من جميع الجهات، وتشديد الخناق على المقاومة فى غزة، وأصبح محور فيلادلفيا أحد أهم المناطق الإستراتيجية المستهدفة في خطة إسرائيل لعزل القطاع عن العالم، وتحول محور فيلادلفيا إلى نقطة استقطاب في الحكومة الإسرائيلية، باعتباره أحد أهم أهداف العملية العسكرية على القطاع، نظراً لكونه الحدود البرية الوحيدة لقطاع غزة مع العالم الخارجي، وبالتالي فان استمرار السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة، وعزله عن العالم لا تكتمل إلا بتحقيق سيطرة إسرائيلية كاملة على هذا الشريط، وتكمن الإشارة هنا إلى مجموعة من الأهداف الإسرائيلية في السيطرة على محور فيلادلفيا نذكر منها ما يلى:

أولاً: منع تهريب السلاح إلى قطاع غزة: فقد بررت إسرائيل احتلالها لمحور فيلادلفيا بأنها تريد منع تهريب السلاح من مصر إلى القطاع، ونشر الجيش الإسرائيلي أنباء عثوره على مجموعة من الأنفاق في المحور، وزعم أنها كانت تُستعمل لعمليات تهريب السلاح من مصر إلى القطاع **(عبد العاطي، ٢٠٢٤، ص٧)**، وبالرغم من الإنكار المصري لهذه التصريحات فإن التقديرات الإسرائيلية تؤكد أنّ الحدود المصرية الفلسطينية كانت معبراً للسلاح المهّرب إلى حركة حماس، وتعتبر السيطرة عليه جزءاً من تضييق الخناق على الحركة ومنع تزويدها بالسلاح خلال الحرب، أو منع خروج قادتها عبر المحور.

ثانياً: السيطرة على حدود القطاع مع العالم الخارجي: فأهمية محور فيلادلفيا لا تتعلق بمسألة تهريب السلاح . التي يمكن التعامل معها بأدوات تكنولوجية وبحلول بديلة . بل تكمن أهميته في أنه يشكّل حدوداً دولية مع دولة سيادية غير إسرائيل، وهو وضع استراتيجي مهم يحدد مستقبل القطاع وتطوره، كما أنه يعطى من يحكم القطاع مزيد من الحرية في الخروج والدخول من وإلى القطاع دون المرور بإسرائيل، ويفيد من يحكمه في تحقيق رمزية النصر في الحرب عن طريق احتلال المحور والبقاء فيه، فقد ظهرت هذه الرمزية من خلال احتلال معبر رفح في ٧ مايو ٢٠٢٤ حين رفع الجنود الإسرائيليين العلم الإسرائيلي على المعبر، كما أن البقاء في المحور والسيطرة عليه باعتباره رمزاً للسيادة الفلسطينية يعّد واحداً من علامات الانتصار في الحرب.

ثالثاً: إضعاف حركة حماس وإنهاء حكمها للقطاع: إذ تعتقد إسرائيل أن السيطرة على المحور يضعف حركة حماس خلال الحرب وبعدها، فإسرائيل ترى أن المحور مثّل متنفساً لحماس للخارج رغم السيطرة المصرية على الحدود، وتدرك حركة حماس هذه المسألة، لذلك فهي مصّرة على انسحاب القوات الإسرائيلية من محور فلادلفيا ومعبر رفح، لأن مستقبل الحركة في القطاع مرهون في جزء كبير منه بانسحاب إسرائيل من المحور، فبقاء إسرائيل في المحور يعني فشلاً سياسياً لعملية طوفان الأقصى لكونها تسببت في إعادة احتلال مناطق من القطاع منها المحور الذى انسحبت منه إسرائيل عام ٢٠٠٥.

المصدر: موقع الجزيرة نت، ٢٠٢٤.

شكل (١٥) المحاور والمناطق العازلة بقطاع غزة ديسمبر ٢٠٢٤

رابعاً: السيطرة على معبر رفح: تعنى سيطرة إسرائيل على محور فيلادلفيا انتقال إدارة الجانب الفلسطيني من هذا الشريط الحدودي إلى إسرائيل، وبالتالي السيطرة على معبر رفح الحدودي الذي يعد حالياً المنفذ الوحيد لقطاع غزة على العالم الخارجي، والذي يقع خارج سيطرة إسرائيل بموجب اتفاقية المعابر ٢٠٠٥، وهو ما قد يضيّق الخناق والحصار أكثر على سكان غزة، وعلى حكومة حماس.

خامساً: التأثير في تصور اليوم التالي للحرب: فالسيطرة الإسرائيلية على المحور سوف يمنح إسرائيل ورقة ضغط في بلورة تصور سياسي لغزة وفق مصالحها ورؤيتها، وينسجم هذا الأمر مع تصور اليوم التالي الذي وضعه نتنياهو، والذي ينطلق من نزع سلاح قطاع غزة وعدم عوده حماس والسلطة الفلسطينية إلى إدارة القطاع، كما أن تمسك رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بشرط الوجود على محور فيلادلفيا له دوافع أيدولوجية واستراتيجية تتمثل في تقطيع القطاع إلى منطقتين جنوب وشمال القطاع عن طريق **محور نتساريم**(*) **شكل (١٥)**، بحيث يغرق الجنوب في مشاكله دون إمكانيه تسليحه، ويغدو الشمال تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، ويتم تفريغه من السكان على نحو يمهد للاستيطان فيه، فالشمال منطقة ساحلية سهلية ويمكن أن تشكّل منطقة سكنية واقتصاديه مهمة لإسرائيل.

المبحث الرابع: مستقبل الحد السياسي بين مصر وقطاع غزة بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣

يمثل حضور البعد السياسي والجيوبولتيكى لاستخدام الأرض الأمني في منطقة الحدود بين مصر وقطاع غزة، من ناحية أهميتها السياسية والعسكرية والإستراتيجية أهمية كبيرة أمام من يريد التقدم بتوصية جغرافية سياسية بشأن مستقبل هذه المناطق، خصوصاً بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣، وحرب اسرائيل على القطاع، التى وصلت إلى ستة عشر شهرا حتى كتابة هذه الدراسة، وظهور الأطماع الدولية والإقليمية في تغيير خريطة المنطقة، وإعادة نقل وتوزيع سكان القطاع إلى دول الجوار.

ويرتبط تأمين مناطق الحدود المصرية – خاصة الشرقية منها – بإيجاد حالة من التوازن الشامل مع دول الإقليم، والتوازن العسكري هو أساس هذا التوازن، وتصبح الدولة في حالة توازن

(*) محور نتساريم: أو مفرق الشهداء، ممر يفصل مدينة غزة وشمالها عن وسط وجنوب قطاع غزة، يبدأ من المنطقة المقابلة لكيبوتس "بئيرى" شرقاً وصولاً إلى ساحل البحر المتوسط غرباً، يبلغ طوله حوالي ٨ كيلومترات، سمى على اسم مستوطنة نتساريم التى كانت مقامه فيه، تجاوره منطقتي الصبرة والشيخ عجلين من الشمال، ومدينتي الزهراء والأسرى من الجنوب، تعد منطقة نتساريم شبه خاليه من السكان فمعظمها أراض زراعية، وبها قليل من المؤسسات والمنشآت، ويشقه طريق ٧٤٩ الذي أنشأته إسرائيل بداية عام ٢٠٢٤.

شامل إذا ما استطاعت إعداد قوتها الوطنية الشاملة إعداداً مناسباً يضمن تحقيق حالة من الاستقرار يمكنّها من مواجهة التهديدات بمختلف أشكالها، وحماية أراضيها ومواردها بما يحقق التوازن الشامل المطلوب.

وتعتبر القوة السياسية للدولة – التى هي محصلة كافة قواها الشاملة – هي العامل الحاسم في تقدير امكانية الدولة على تحقيق مصلحتها القومية وأهدافها المختلفة، وتقاس هذه القوة بمدى ثقلها وتأثيرها محلياً وإقليمياً ودولياً، وهذا التأثير أحد الضمانات الحقيقية لحماية وتأمين مناطق الحدود (عبد الحليم، ١٩٩٧، ص٥٧٩).

ومنذ ما يزيد عن ثلاثة أرباع القرن، ومن قبل أن يبلغ التقدم العسكري وخاصة في مجال سلاح الجو ما نراه اليوم كان سبيكمان Spykman من أوائل الجغرافيين الذين لفتوا الأنظار إلى زوال الفكرة التقليدية عن منعة الحدود، وقال إن سلاح الطيران قضى على مفهوم " **الجبهة** " وأن الحصون لم تمنع العدو من قصف القلب الصناعي للبلاد، ولا حماية السكان من التدمير بالجملة، وإن إمكانية الدفاع المنظم في العمق والرد الفعال على القصف الجوى ستكون رادعاً أكبر ضد الهجوم ، عما يقدمه حد جبلي أو منعة مفترضة لحصون خرسانية أو غيرها على الحدود (Spykman , 1942, P.436).

ولا شك أن تأمين الدولة وحمايتها لا ينفصل عن الظرف التاريخي والاقتصادي والسياسي الذى تمر به، وعن طبيعة الأعداء الذين تواجههم، وتكنولوجيا التسليح والسياسة الدفاعية والتوجهات الإستراتيجية لها، وعادة ما يحتوى الاتجاه الإستراتيجي للدولة على عدد من الأهداف والخطوط الاستراتيجية أهمها خطوط الحدود الدولية، وطبقاً لطبيعة مسرح العمليات والاتجاهات الاستراتيجية المختلفة، ومطالب تأمين مناطق الحدود الدولية يتم البناء الاستراتيجي للقوات المسلحة لتلائم طبيعة هذا المسرح، كما يتم التوزيع الاستراتيجي لهذه القوات بالجيوش والمناطق (الحسيني، ١٩٨٩، ص٤١١).

وتشمل الاتجاهات الإستراتيجية المصرية ثلاثة اتجاهات هي: الاتجاه الإستراتيجي الشمالي الشرقي والاتجاه الإستراتيجي الغربي، والاتجاه الإستراتيجي الجنوبي، كما تشمل عدداً من المناطق ذات الأهمية الحيوية، ومن هنا تتضح أهمية إيجاد عدة قلوب حيوية ثانوية للدولة المصرية تكون ظلاً وامتداداً للقلب الأصلي " الوادي والدلتا "، واستمراراً أرضياً له بحيث يمتد هذا القلب على ساحل مريوط والهضبة غرباً حتى مدينة السلوم والحدود الغربية وذلك على طول الاتجاه الإستراتيجي الغربي، وكذلك على خليج السويس والساحل الشمالي لسيناء من بورسعيد وحتى مدينة رفح والحدود الشرقية، وذلك على طول الاتجاه الإستراتيجي الشمالي، وأن تكون هناك تنمية في

حلايب والشلاتين مماثلة للتنمية في مدن سفاجا والغردقة والقصير على طول الاتجاه الإستراتيجي الجنوبي. (عبد الحليم، مرجع سابق، ص٥٨١).

وقد أثار "حمدان" هذه القضية بفكرته الداعية إلى تفريغ القلب الحيوى القديم، وإيجاد وظائف له في الامتدادات الجديدة، ودعا إلى تجميد النشاط الصناعي الحالي في مراكزه من مدن وريف تمهيداً لتصفيته حسب خطة انتخابية مرحلية مدروسة، والإطاحة بالصناعة إلى أقصى حد ممكن من الوادي إلى حواف الصحراء والمحافظات الحدودية، وهكذا فإنه إذا كان القصد من تفريغ القلب دفاعياً بالأساس، فإنه سيؤدى إلى إعادة توزيع الإنسان والنشاط الاقتصادي في المناطق الجديدة بما يخدم عملية التكامل القومي ببعديها الطبيعي والبشرى (حمدان، ص٦٤٤).

لذلك، فالتعمير والتنمية والدفع بالسكان إلى سيناء ومناطق الحدود هو العنصر الأساسي في الدفاع عنها وتأمينها، ويجب على القائمين على ذلك أن يراعوا عدة اعتبارات لعل أهمها توفير أساس اقتصادي محلى لتلك المناطق ليحصل بذلك ارتباطاً بين الإنسان والمكان الذى يعيش فيه، كما يجب مراعاة الحد الأدنى من التعمير الذى يحقق فكرة الانتشار على المساحة الجغرافية، خاصة وأن معظم المساحة هنا صحراء، كما إن التعمير يجب أن يكون متواصلاً متكاملاً، وليس متقطعاً متباعداً، وأن يكون متوازناً متلازماً متزامناً في مناطق الحدود، وألاّ يكون على حساب عدم توفير الاستثمارات اللازمة للدفاع عن القلب الحيوى، والذى يجرى تعمير تلك المناطق بالأساس للدفاع عنه ومن أجله .

النتائج والتوصيات الدراسة:

أولاً: نتائج الدراسة:

١. النتائج المرتبطة بالهدف الأول من الدراسة والمتعلق بإبراز أهم التهديدات التى تواجه الأمن القومي المصري على الحدود الشرقية من المنظور الجيوبولتيكى.

- تمثّل الحدود السياسية خطوط دفاع متقدمة ضد التهديدات الخارجية التى تستهدف الدولة، وعند النظر إلى جغرافية الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة نجد أن الخصائص الجغرافية للأرض التى يجتازها خط الحدود تنعكس على تقدير الأهمية الإستراتيجية والعسكرية والأمنية لتلك المنطقة، وما ينطوي عليه ذلك بطبيعة الحال من خطورة وتهديد للعمق الجغرافي المصري.

. يشكّل مظهر الأرض الأمني أحد أهم استخدامات الأرض في مناطق الحدود، لأن هذه الاستخدامات تهدف إلى حماية البلاد من العمليات المسلحة والإرهابية، والتي تستهدف بقاء واستقرار الدولة المصرية، كما تشير التغيرات التى تطرأ على هذه الاستخدامات إلى الكثير من

الدلالات السياسية، وتعكس توجهات الدولة وسياستها تجاه تلك المناطق، والتي يمكن من خلالها تفسير اتجاه السياسة والجغرافيا السياسة للمنطقة.

. تجاور جمهورية مصر العربية على الحدود الشرقية تحديات أمنية وعسكرية خطيرة تتعلق بوجود الاحتلال الإسرائيلي وأطماعه في المنطقة، كما أن الضغوط التى يمارسها ضد الفلسطينيين في قطاع غزة تُمثّل عبئاً إضافياً على الأمن القومي المصري، فنتيجة لحرمانها سكان القطاع من أبسط حقوق الحياة، ولخططها تجاه القطاع ورغبتها في تهجير سكانه نحو دول الجوار الجغرافي ومنهم مصر، فإن ذلك يمثّل تهديداً أمنياً خطيراً على الأمن القومي المصري والعربي.

٢. النتائج المرتبطة بالهدف الثاني من الدراسة والمتعلق بالتعرف على محور فيلادلفيا وظروف نشأته.

. يقع محور فيلادلفيا داخل الأراضي الفلسطينية، في قطاع غزة، على طول الحدود المصرية مع القطاع، ويمتد من البحر المتوسط شمالاً حتى معبر كرم أبو سالم جنوباً، حيث نقطة التقاء الحدود بين مصر وقطاع غزة وإسرائيل، ويشكل المحور شريطاً عازلاً بين مصر والقطاع، ويبلغ طوله حوالى ١٤ كيلومترا، وعرضه يتراوح بين بضع مئات من الأمتار، وقد أنشئ فى جنوبه معبر رفح البري، الذي يمثل المنفذ الرئيس لسكان القطاع على العالم الخارجي.

. ظهرت المنطقة العازلة "**محور فيلادلفيا**"، التي تعرف فلسطينيا باسم "**محور صلاح الدين**"، على إثر معاهدة كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، التي نصت على إنشاء منطقة عازلة على طول الحدود بين الطرفين، تقع داخل الأراضي الفلسطينية.

. تم توقيع "**اتفاق فيلادلفيا**" بين إسرائيل ومصر في سبتمبر ٢٠٠٥، ويتضمن الاتفاق نشر قوات مصرية على طول محور فيلادلفيا، وهي «**قوة مخصصة لمكافحة الإرهاب والتسلل عبر الحدود**» وليست قوة عسكرية، وتُقدر تلك القوات بـ ٧٥٠ جندياً من حرس الحدود، ومهمتهم تتمحور فقط في مكافحة التهريب والتسلل عبر الحدود والكشف عن الأنفاق، ويحظر الاتفاق على القوات المصرية إقامة تحصينات ومستودعات أسلحة، فضلا عن معدات جمع المعلومات الاستخبارية ذات الطراز العسكري.

. أصدر الكنيست الإسرائيلي في عام ٢٠٠٤ قراراً من طرفٍ واحد بفك الارتباط مع قطاع غزة، وذلك بالانسحاب الكامل من القطاع، وشمل الانسحاب جميع المستوطنات والقوات الإسرائيلية الموجودة في القطاع، وذلك بدافع "**مصلحة إسرائيل**"، ونصت خطة "**فك الارتباط**" على احتفاظ إسرائيل "**بوجود عسكري لها على طول الخط الحدودي الفاصل**

بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفيا) في المرحلة الأولى منه، وجعلت الاتفاقية إخلاء المنطقة مشروطاً "وفي هذا السياق ستنظر الحكومة في إمكانية إخلاء هذه المنطقة، وهذا الإخلاء سيكون مشروطاً ضمن أمور أخرى بواقع أمني وبمقدور التعاون المصري في خلق هذا الواقع"

. بعد الإخلاء، قامت الحكومة الإسرائيلية بنقل الإشراف على محور فيلادلفيا إلى السلطة الفلسطينية، ووقّعت معها اتفاقاً عُرف باسم **اتفاق المعابر** في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥م، تم من خلاله وضع الشروط والضوابط والمعايير التي تنظم حركة المرور من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال هذه المعابر، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع الإنساني على أرض الواقع.

. بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣، أقدمت إسرائيل على احتلال محور فيلادلفيا، وأقامت عليه مجموعة من التحصات، ونصبت عليه المزيد من أجهزة المراقبة وكاميرات التصوير، وادّعت أن هناك حاجة لتواجد إسرائيل على المحور لحفظ الأمن، ومنع تهريب السلاح إلى حماس، إلا أن هناك مجموعة من الأهداف تجعل من السيطرة على محور فيلادلفيا هدفاً رئيساً لإسرائيل أهمها: السيطرة على حدود القطاع مع العالم الخارجي، مما يضيّق الخناق والحصار أكثر على سكان غزة، وعلى حكومة حماس، ومن ثّم إضعاف حكم حركة حماس وإنهاء حكمها للقطاع، والسيطرة على معبر رفح، والتأثير في تصور اليوم التالي للحرب.

٣ . النتائج المرتبطة بالهدف الثالث من الدراسة والمتعلق بالكشف عن طبيعة استخدامات الأرض على الحدود بين مصر وقطاع غزة:

- لعبت الحدود السياسية الشرقية لمصر دوراً كبيراً في نمط استخدام الأرض في منطقة الحدود، ويظهر هذا بوضوح على طول الحدود المصرية الشرقية وخاصة في منطقة الحدود مع قطاع غزة (محور فيلادلفيا) وفى مدينتي رفح الفلسطينية والمصرية، ففي القطاع يبدأ الشريط الحدودي من شاطئ البحر المتوسط في الشمال بمنطقة **المواصي**، وهي منطقة زراعية تسير على امتداد الشريط الحدودي بطول لا يتجاوز كيلو متر واحد من الشمال إلى الجنوب، بعد هذه المنطقة . باتجاه الجنوب . تأتي منطقة **المحررات** التي تمتد حتى ٢ كلم باتجاه الجنوب، وهي منطقه تتميز بانتشار الكثبان الرملية وخالية من السكان باستثناء بعض المنازل المتفرقة في **تل زعرب**، وإلى الجنوب منها تبدأ الكتلة السكنية لمدينة **رفح** والتي تمتد من **تل زعرب** في الشمال حتى **حي السلام** فى الجنوب بمساحة تقدّر بحوالي أربعة ونصف كيلو متر، وهي منطقة ذات كثافة سكانية مرتفعة، وإلى

الجنوب منها تظهر منطقة تتسم بالطابع الزراعي، وذات تواجد سكاني بسيط، ويخترقها الجزء الشرقي من شارع صلاح الدين ليربط قطاع غزه بمعبر رفح البري.

. على الجانب المصري من الحدود، يقع الشريط الحدودي ضمن المنطقة العسكرية (ج)، التى حددتها معاهدة السلام وملحقاتها بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وهى تمتد بالتوازي مع الحدود الدولية لمسافة ٢٠كم داخل الأراضي المصرية، وهى منطقة منزوعة السلاح، وهذا مما أسهم في إضعاف السيطرة الأمنية على تلك المنطقة، وبالتالي فإن المنطقة خضعت لتغيرات في استخدامات الأرض أملتها ضرورة الحفاظ على الأمن القومي المصري، فقبل عام ٢٠١٤، كان الشريط الحدودي في الجانب المصري يبدأ بقرية أبو شنار، وكان يعيش فيها عدد من الفلاحين الذين يعملون في مجال الزراعة خاصة الزراعات الشجرية، وإلى الجنوب منها تقع قرية الطايرة، وتجاورها غرباً قرى جوز أبو رعد والخرافيين، وتسود المنطقة الكثبان الرملية، وكثافتها السكانية متخلخلة ومنازلها متباعدة إذ تنتشر فيها القبائل الرعوية، وإلى الجنوب من قرية الطايرة وعلى طول الشريط الحدودي تمتد قرى المهدية والكيلو ٢١ والبرث لمسافة ٧كم، وتلك المنطقة تنتشر فيها التربة الرملية المختلطة وزراعتها قليلة متناثرة وسكانها قليلون ينتشرون في منازل متفرقة شكل تجمعات بدوية بسيطة.

٤. النتائج المرتبطة بالهدف الرابع من الدراسة والمتعلق بالتعرف على طبيعة الأنفاق الحدودية بين قطاع غزة ورفح المصرية وظروف نشأتها وخصائصها.

. منذ خروج إسرائيل من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ (فك الارتباط) تزايدت الإغلاقات للمعابر التى تربط قطاع غزة بالجانب الإسرائيلي والمصري، ومن ثمّ اشتداد الحصار على سكان القطاع، مما أدى إلى لجوئهم إلى حفر أنفاق تصل بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية أسفل الحدود السياسية، وذلك للحصول على الطعام والشراب والاحتياجات الأساسية.

. تنحصر جميع الأنفاق في محافظة رفح الفلسطينية، وهي الواقعة على الجانب الآخر من الشريط الحدودي، وكانت الأنفاق تنتشر في مساحة تقارب ٨كم على طول الشريط الحدودي الفاصل بين مصر وقطاع غزة، وتمتد من تل زغرب غرباً حتى نهاية منطقة الجرادات شرقاً)، أي شرق معبر رفح، وهذه المسافة تربتها طينية تصلح لحفر الأنفاق، وهي مساحة محدودة معروفة للمهربين بكل تفاصيلها من العائلات والعشائر التى تجمعهم العلاقات التاريخية وصلات الدم والمصالح المشتركة عبر جانبي الحدود.

. أقدمت الحكومة المصرية في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩ على إقامة مجموعة من الإنشاءات الهندسية على طول الحدود مع القطاع (محور فلادلفيا)، وذلك لوقف عمليات التهريب وهدم الأنفاق، وقامت

الجهات الحكومية بإنزال مواسير فولاذية ضخمة بعمق ٢٠ متر على مسافات متفرقة لضخ المياه في باطن الأرض، أما على الأرض فتمّ بناء سور من الفولاذ بارتفاع ١٠م وثبتت عليه أسلاك شائكة وكاميرات مراقبة.

٥. النتائج المرتبطة بالهدف الخامس من الدراسة والمتعلق بالتعرف على الهدف من إنشاء المنطقة العازلة على الحدود مع القطاع والآثار المترتبة على إنشائها:

. أقدمت الحكومة المصرية على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والترتيبات التى تمكنها من الحفاظ على أمن وسلامة أراضيها، وتدمير الأنفاق الواصلة بين قطاع غزة والجانب المصري، ومنع التهريب، وإيقاف تحرك الجماعات المتطرفة، وتحقيقاً لهذا الغرض شرعت الحكومة في إنشاء منطقة عازلة على طول الحدود مع قطاع غزة ضمن المنطقة العسكرية (ج)، التى حددتها معاهدة السلام وملحقاتها بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وهي منطقة منزوعة السلاح، وهذا مما ساهم في إضعاف السيطرة الأمنية على تلك المنطقة.

. اقتطعت المنطقة العازلة كما حددتها الإحداثيات المرفقة بقرار مجلس الوزراء حوالي (٧٧,٨كم٢) بنسبة (١٥,٤٪) من مساحة مركز ومدينة رفح المصرية البالغة (٥٠٦كم٢) في المرحلة الأولى، وشملت مناطق أبو شنار، والرسوم بمدينة رفح، وشمال ميدان السادات بمدينة رفح بمسافة ٨٨٠م، وجنوب شرق ميدان السادات بمسافة ٥٠٠م، وشمال جوز أبو رعد بمسافة ٤٠٠م، وجوز أبو رعد، وشرق جوز أبو رعد بمسافة ٢٠٠٠م، وجنوب المدفونة بمسافة ١كم، وشمال شرق أتله الطايرة بمسافة ٢كم عند التقاطع مع الحدود الدولية.

. تم إضافة ١٥٠٠ متراً إلى المنطقة العازلة في المرحلة الثانية (حوالي ٦٥كم٢) تضاف إلى المنطقة الأولى غرب قطاع غزة، حسب ما قررته الحكومة في ٢٠١٤/١١/١٧، وتم إزالة كل المساكن والمنشآت الواقعة في حدود هذه المنطقة.

. قررت الحكومة البدء في تنفيذ المرحلة الثالثة للمنطقة العازلة، بزيادة ٢٠٠٠م حوالي (١٠٤كم٢)، ليصل إجمالي مساحة المنطقة العازلة حوالي (٢٤٦,٨كم٢) بنسبة (٤٨,٧٪)، أي ما يقرب من نصف مساحة مركز ومدينة رفح، تم خلالها إزالة مناطق الطايرة، أبو شنار، مدينة رفح، المهدية، جوز أبو رعد بالكامل، وأجزاء كبيرة من قريتي شيبانه والمطلة، وبعض أجزاء من قرى الكيلو ٢١ والخزافين والوفاق.

. حددت الحكومة أهدافها من إنشاء المنطقة العازلة في مجموعة من الأهداف، أهمها القضاء على الإرهاب العابر للحدود، ويمكن القول إن أهداف إنشاء المنطقة العازلة قد تحققت فقد تمّ تدمير أكثر من ٣٠٠٠ نفقاً على الحدود بين مصر والقطاع، وهذا كان له كبير الأثر في وقف الأنشطة غير المشروعة، ووقف عمليات التهريب التى كانت تتم من خلال هذه الأنفاق.

ثانياً: **توصيات الدراسة**:

خلُصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

. يجب وقف جميع الأعمال العسكرية في قطاع غزة، وانسحاب إسرائيل إلى ما قبل ٧ اكتوبر ٢٠٢٣.

. إنشاء منطقة تجارة حرّة في المنطقة بين العريش ورفح من أجل تكثيف واستدامة التبادل التجاري للسلع والخدمات مع قطاع غزة، وبالتالي يتمكن القطاع من توفير ما يحتاجه القطاع من المواد والحاجات الأساسية ومواد البناء وقطع الغيار للقطاع الزراعي والصناعي، كما يمكن للجانب المصري أن يوفر خدمة الكهرباء للقطاع، وذلك بإمداده بتيار كهربائي لتغطية حاجته من الكهرباء.

. إعادة تأهيل وتوسعة معبر رفح وفتحه بشكل دائم، وبالتالي الاستغناء عن معابر القطاع مع إسرائيل وهو معناه إيقاف تحكمه في مرور السلع والخدمات للقطاع.

. تعتبر تنمية شبه جزيرة سيناء مطلب قومي أصيل، لذلك يجب الأخذ في الاعتبار خصائص المرّكب السكاني والاقتصادي للمجتمع البدوي عند تنمية سيناء، وأن تتم التنمية بمشاركة المجتمع المحلى، وإيجاد وسائل غير تقليدية لجذب وتشجيع سكان الوادي والدلتا للهجرة والاستقرار في محافظتي شمال وجنوب سيناء، وبالتالي تساعد تلك الهجرة في إعادة توزيع الخريطة السكانية في مصر بما يُسهم في تأمين واستقرار سيناء، لأن التعمير بالإنسان هو الضمان الأساسي في الدفاع عنها وتأمينها.

المراجع والمصادر:

أولاً: المصادر:

١- جريدة الأهرام اليومي، أعداد مختلفة.

٢- محافظة شمال سيناء، (٢٠١٩): مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار "وصف محافظة شمال سيناء بالمعلومات"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة.

٣- وزارة الخارجية، معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي، الموقعان في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩م، المطبعة الأميرية، القاهرة.

٤- مجلس الوزراء رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد ٤٣ مكرر(د)، السنة ٥٧.

٥- وزارة الاقتصاد بقطاع غزة، بيانات غير منشورة.

ثانياً: المراجع العربية والأجنبية:

٦- **أبو حطب**، غسان، (٢٠١٤): ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

٧- **أبومدلله**، سمير، (٢٠١٣): اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة، الغرفة التجارية الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

٨- **إسماعيل**، كرم ناصر، (٢٠١٣): شبه جزيرة سيناء، دراسة في الجغرافية السياسية، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.

٩- **الجمل**، محمد، (٢٠١٢): الوجه الآخر للأنفاق، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٩، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

١٠- **الحداد**، عوض يوسف، (١٩٩٧): أثر اعتبارات الأمن القومي على استعمالات الأرض: دراسة في مظهر الأرض الأمن، مجلة قاريونس العلمية، العدد٢.

١١- **الحسيني**، محرز، (١٩٨٩): الأوضاع الجيوبولتيكية لجزر البحر الأحمر، معهد الدراسات العربية، القاهرة.

١٢- **الخشاب**، ألفت أحمد، (٢٠٠٨): تاريخ تطور حدود مصر الشرقية وتأثيره على الأمن القومي المصري، فيما بين ١٨٩٢-١٩٨٨، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة.

١٣- **الدويك**، عمّار، (٢٠٠٩): الحركة عبر الحواجز: تقرير حول تقييد حركة المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله، الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن.

١٤- **الصالب**، عبد الحميد موسى، (٢٠٠٣): النظرية العامة لمبدأ حسن الجوار في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية.

١٥- **العيلة**، رياض على، (٢٠٠٥): خطة الانفصال الشارونية، رؤية فلسطينية، السياسة الدولية، العدد ١٦٢.

١٦- **المشّاط**، عبد المنعم، (١٩٨٩): نظرية الأمن القومي العربى، القاهرة، دار الموقف العربى.

١٧- **حسن**، قطب حسن، (٢٠١١): مدن الحدود البرية المصرية، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة أسيوط.

١٨- **حمدان**، جمال (١٩٨٢): جغرافية مصر دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثانى، عالم الكتب، القاهرة.

١٩- **خيري**، سمير، (٢٠٠٣): نظرية الأمن القومي العربى، بغداد، دار القادسية للنشر.

٢٠- **دحلان**، أحمد سعيد، (٢٠٠٧): الأبعاد الجيوبولتيكية لفك الارتباط في قطاع غزة والضفة الغربية، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٩، الجزء الأول.

٢١- **راشد**، رمزي إبراهيم، (٢٠٠٣): المحاصيل الشجرية في مركز رفح، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد ٤٢، الجزء الثانى.

٢٢- **سالم**، عطاف محمد، (٢٠١٤): الأنفاق الفلسطينية بين قطاع غزة وسيناء دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.

٢٣- **سليمان**، ماهر على، (٢٠٠٣): تغيرات الحدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين إسرائيل: دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.

٢٤- **صالح**، محمد فاروق، (٢٠١٣): تنمية وتطوير المناطق الحدودية: حالة الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية (غزة).

٢٥- **صالحة**، رائد أحمد، (٢٠٠٣): الاستخدام السكنى للأرض في محافظات غزة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الدول العربية، القاهرة.

٢٦- **عبد الحليم**، أحمد، (١٩٩٧): التأمين الاستراتيجي لحدود مصر الدولية، في مجلد: حدود مصر الدولية، تحرير أحمد الرشيدي وآخرون، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ص ٥٧٩.

٢٧- **علام**، دعاء حسين، (٢٠٠٨): المعابر الفلسطينية أزمة متجددة وأبعاد متشابكة، السياسة الدولية، العدد، ١٧٢، أبريل.

٢٨- **عنكيز**، عبد الكريم، (٢٠١٤): في الفرق بين المنطقة العازلة والمنطقة الآمنة، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، أكتوبر.

٢٩- **كامل**، ممدوح شوقي، (٢٠٠١): الأمن القومي والأمن الجماعي، القاهرة، دار النهضة العربية.

٣٠- **مئير**، إلران، (٢٠٠٩): ما بعد فك الارتباط: سيناريوهات إسرائيلية، سلسلة أوراق إسرائيلية، العدد ٣٠، ص٢٨، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

٣١- **محمود**، توفيق محمود، (١٩٩٣): الإستراتيجية كمعيار في تعيين الحدود المصرية الليبية، المجلة الجغرافية الكويتية، العدد، ٢٤٩.

٣٢- **مراد**، على عباس، (٢٠١٧): الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٣- **هلال**، على الدين، (١٩٧٩): الأمن القومي العربى، مجلة الفكر العربى، بيروت، عدد١١.

٣٤- **هويدى**، أمين، (١٩٩٧): أزمة الأمن القومي العربى، القاهرة، دار الشروق.

٣٥- **ياسين**، عبير، (٢٠١٠): الحرب الإسرائيلية ضد أنفاق رفح والاستقرار الإقليمي، مجلة القدس، العدد ٥٩.

36- Ackerson. J.” Constructing Security on the U.S – Mexico border, Political Geography Journal, Vol.24, Feb 2005, Pages.

37- Erickson, R.A,” Sub- regional impact multipliers: Income spread effects from a major defense installation, Economic Geography, 53(1977).

38- Cohen. A. Israel and the Arab World, London, 1970.

39-David Makovsky, the US- Israel- Egypt Trilateral Relationship; Shoring up the Foundation of Regional Peace, Scholars for Peace in Middle East, May21, 2008.

40-Dean. K.” Spaces and territorialities on the China- Burma boundary, Political Geography Journal, Vol.24, Seb 2005.

41- International Encyclopedia of Social Science, New York, the Macmillan Co & Free Press, 1968, Vol.2, P. 44.

42- Jeremy Mishap, the Egypt-Gaza Border, and Its Effect on Israeli- Egyptian Relations, Congressional Research Service Report, CRS, Rl34346.

43-Kieran, M. & Smith. The War Atlas, New York: Simon and Schuster, 1983.

44- Middleton. T.” States of difference: Refiguring ethnicity and its Crisis at India’s borders, Political Geography Journal, Vol.35, July 2013, Pages 14-24.

45- Percy, G.E.et al. World Political Geography, 2 ND Ed. New York, Thos. Crowell, 1957.

46- Prescott, J.R.V. Boundaries and Frontiers, London: Crook Helm, 1978.

47- Quake, S "Frontier or border? The North –East Delta in the middle Kingdom texts ", the archaeology, Geography and History of the Egyptian Delta in paranoiac themes, Wad ham College, Oxford, 1988.

48- Spykman, N.J. ' Frontiers, Security and International organization", Geographical Review, (32), 1942, P.436

49- Sullivan. And J. W. Millier, The Geography of Warfare, Mew York: set. Martin Press, 1983.

50- Toad, D. “The Defense Sector in Regional Development “Area, 12(1980), 115-121.

51- Whittles, D.C.” The Impact of Effective Central Authority Upon the Landscape.” Annals of the Association of American Geography, (1934), 85-97.

52- Yuval Shiny, the Law Applicable to Non- Occupied Gaza, Israel Law Review (42), 2009, P.98.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

Abstract:

The Security Function of the Political Border between Egypt and the Gaza Strip A Study in Political Geography

Prepared by:

Hassan Qutb Hassan *
Abdul Samea Ramadan Hussein **

* Assistant Professor of Political Geography, Department of Geography, Faculty of Arts, Asyut University.
** Lecturer of Political Geography, Department of Geography, Faculty of Arts, Damietta University.

The study of land use in Political border areas forms the foundation for analyzing borders as defense lines against external threats to national and international security, when examining the geographical strip of land between Egypt and the Gaza Strip, it becomes evident that the geographical characteristics of this area give it great strategic, military, and security importance, The border line reflects an assessment of this importance, and the resulting situation involves danger and threats to Egyptian national depth.

This study gains its significance from being one that sheds light on the impact of security aspects on land use border areas, especially in the border strip between Egypt and the Gaza Strip. This Strip is approximately 14 km long and constitutes part of the political boundary that separates the Arab Republic of Egypt from the Gaza Strip and the occupied Palestinian territories.

The study focuses on the geographical features of the border strip between Egypt and the Gaza Strip and the security arrangements on both sides. It is structured around three main axes: the border line with the Gaza Strip, the buffer zone, and the Salah al-Din Axis (Philadelphia Route) which lies adjacent to the Egyptian side of the border, emphasizing its importance for Egyptian national security.

To achieve study objectives, the researchers used several approaches and theoretical frameworks, including the documentary and descriptive-analytical method. They also relied on field imputes by using cartographic and statistical analysis methods, supported by arrange of sources documented references.

The results of the study reflect the importance of political borders as advanced defense lines against external threats that target the state and its continuity. They also reflect the state's orientations towards securing these regions an interpretation that can be explained through political geography.

Keywords: Border Strip, Border Line, Salah al-Din Axis (Philadelphia), Buffer Zone.